مُقدّمة مُعجم الدّوحة التّاريخيّ للّغة العربيّة

تقديم

نُشرت مُقدّمة (معجم الدّوحة التّاريخي للّغة العربيّة) في صيغتها الأولى في بوّابة المعجم بتاريخ 10 كانون الأول/ديسمبر 2018م. وأعيد تحريرها ونشرها مُتضمِّنةً خلاصةَ التّحديثات الّتي طرأت على المعجم. وحتّى تُوضع المقدّمة في سياقها العلميّ صُدّرت ببعض الأبحاث التّمهيديّة نحو التّعريف بمفهوم المعاجم التّاريخيّة، وبتجارب الأمم في بناء معاجمها التّاريخيّة، والتّعريف بمعجم الدّوحة التّاريخي للّغة العربيّة، وبهويته، وخصائصه، ومصادره، ومدوّنته...

تهدف المقدّمة إلى:

- إطلاع القارئ على منهجيّة بناء المعجم، وتمكينه من فهم كيفيّة تحرير مداخله.
- إطلاع القارئ على مستجدّات المعجم من الضّوابط والقرارات.
- التّفاعل الإيجابيّ مع القارئ، والإفادة من الملحوظات والتّنبيهات الّتي يقدّمها.
- الإجابة عن الأسئلة الّتي قد تعترض القارئ وهو يتصفّح موادّ المعجم المحرّرة.

واستكمالًا لما ورد من معلومات مجملة في هذه المقدّمة، وتفصيلا لها، نُشر مرفقا بها:

- الدّليلُ المعياريّ للتّحرير المعجميّ، الّذي يتضمّن الضّوابط العلميّة والمنهجيّة لبناء المداخل المعجميّة (إصدار آذار/مارس 2023م).
- القرارات العلميّة الصادرة عن المجلس العلميّ للمعجم في دوراته العشرين.

ويأتي في صدارة هذه المقدمة تعريفنا لمعجم الدوحة التاريخي للغة العربيّة بأنّه المعجم الّذي يرصد ألفاظ اللّغة ومعانيها التطوّريّة في مراحل استعمالها المختلفة، ويتضمن "ذاكرة" كلّ لفظٍ من ألفاظ اللّغة، ويُسجِّلُ -بحسب المتاح من المعلومات- تاريخَ ظهوره بدلالته الأولى، وتاريخَ تحوّلاته الدّلاليّة والصّرفيّة، مع

توثيق تلك "الذّاكرة" بالنّصوص الّتي تشهد على صحّة المعلومات الواردة فيها، وصحّة نسبتها إلى مستعملها، ومصادر ورودها. ويقضي التواضع العلمي أن نؤكد أن هذه التواريخ تقريبية. ورغم أن المعجم يتوخى الدقة ما وسعه ذلك، إلا أن أول ظهور مكتوب للفظ في المدونة ليس بالضرورة أول ظهور له فعلا، لكنه يقدم مؤشرا على مرحلة ظهوره، والمراحل التي تغيرت فيها دلالاته. وهذا هو هدف المعجم التاريخي للغة.

الفصل الأوّل: تجارب المعاجم التّاريخيّة ومُمهِّداتها

لم تظهر فكرة صناعة معجم تاريخيّ قبل القرن التّاسع عشر الميلاديّ، الرّابع عشر الهجري؛ لأنّ متطلّبات هذا المعجم، وأدواته لم تكن متوافرة قبل ذلك التّاريخ، ومن أهمّ تلك المتطلّبات والمتغيّرات: قبول فكرة التّطوُّر اللّغويّ، وتوافر الدّراسات في علم اللّغة التّاريخيّ، وفي علم اللّغة المقارن، وفي تأثيل الألفاظ وتغيُّرها عبر الزمان والمكان. وقد تكاثر هذا النّوع من الدّراسات إبّان النّهضة الأوربيّة، خاصّة في القرنين الميلاديّين الثّامن عشر والتّاسع عشر.

1- المعاجم التّاريخيةّ في اللّغات الأخرى:

بدأ الاهتمام بالمعجم التّاريخيّ أوّلًا عند علماء اللّغة الألمان الّذين كانوا يسعون إلى إثبات أنّ اللّهجات الألمانيّة المختلِفة هي من أصل واحد. وبدأ العملَ، في المعجم التّاريخيّ الألمانيّ الّذي استغرق إنجازه ثمانين عامًا، الأخَوان غْريمّ (Grimm)؛ تعزيزًا للآمال الّتي كانت ترمي إلى توحيد الولايات الألمانيّة في دولة واحدة. ويضمّ هذا المعجم الّذي اكتمَل سنة 1961م ألفاظَ اللّغة الألمانيّة الفصحى الحديثة منذ سنة 1450م إلى سنة 1832م، وتتناول موادُّه تأثيلَ الألفاظ، وتغيّرَ المعاني، والمترادفات، وغرائب الاستعمال، والفروق اللّهجيّة، مع شواهد مستقاة من المصادر الأساسيّة الموثّقة.

وفي سنة 1857م بدأ العمل في تصنيف معجم تاريخيّ وصفيّ للُّغة الإنجليزيّة (*Oxford English Dictionary*) يتتبّع التغيّرات الّتي طرأت على اللّغة الإنجليزيّة منذ حوالي سنة 1250م، وهو تاريخ المراجع المطبوعة الّتي كانت متوافرة. ونُشر المعجم في عشرة مجلّدات سنة 1933م، ثمّ صدرت طبعته الثّانية سنة 1989م في عشرين مجلّدًا.

أمّا المعجم التّاريخيّ الفرنسيّ (*Dictionnaire historique de la langue française*) فقد تأخَّر صدوره كثيرًا؛ إذ نُشرت الطّبعة الأولى منه عام 1992م، ولكنْ سبقتْه أعمال تمهيديّة كثيرة؛ حيث كانت المعاجمُ اللّغويّة الفرنسيّة العامّةُ تأخذُ البُعدَ التّأريخيّ في الحسبان، فتؤرِّخ للَّفظِ ولدلالاته، فأغنت بذلك -إلى حدٍّ كبير- عن الحاجة إلى معجم تاريخيّ. ولا يسجِّلُ هذا المعجم إلّا ما ظلّ مُستخدمًا في الفرنسيّة الحديثة. غير أنّه يمضي

بعيدًا في التّأثيل، وفي التّعليل بالعودة إلى الجذور الهنديّة-الأوروبيّة، أو الأصول الأجنبيّة. ويعتمد المعجم ترتيبًا ألفبائيًّا مُطعَّمًا بترتيب اشتقاقيّ للأُسَر.

ويُذكر في تجارب اللّغات الأخرى مشروع المعجم التّاريخيّ للُّغة العبريّة الّتي كانت شبهَ منقرضة. وقد بدأ العمل فيه سنة 1955م، واستغرق جمعُ المصادر، وبناءُ المدوّنة النّصّيّة للمعجم نحو ستّين عامًا. ويقوم المعجم على النّصوص العبريّة المكتوبة في العصر القديم، والعصر الوسيط، والعصر الحديث، وتتكوّن مصادره من الكتابات الرّابانيّة للتّوراة والتّلمود، ولفافات البحر الميّت، ومخطوطات "جنيزة" بالقاهرة. وتشتمل المدوَّنة على نصوص من 4300 مصدرٍ، وتضمّ عشرين مليون كلمة. وقد أتيحت للجمهور في سنة 2010م.

2- جهود العرب في مجال المعجم التّاريخيّ:

لم يُنجِز العربُ معجمًا تاريخيًّا في القديم، ولم يهتمّوا بالتأريخ للُّغة على الرغم من عنايتهم البالغة بلغتهم وكثرة ما ألّفوا فيها. ولعلّ عدم اهتمامهم بالتّأريخ لها قد يرجع إلى أسبابٍ أهمُّها:

- اعتقاد عدد كبير من علماء العربيّة القدامى بأنَّ اللّغة العربيّة توقيفٌ وإلهامٌ، وليست لغةً قائمةً على المواضعة بين البشر ليتدخَّلوا فيها.

- الاعتقاد القديم بأنّ التغيُّر اللّغويّ ناشئٌ عن مؤثِّرات خارجيّة هي اختلاط اللّغة العربية بغيرها، وليس أمرًا كامنًا في أنظمة اللّغة نفسِها وتفاعلها مع الحياة والتطور الاجتماعي، وأنّ انعزال اللّغة يحميها من التّغيّر.

غير أنّ هذه الاعتبارات جميعا لم تمنع من وجود عناصر تأريخيّة يمكن الرّجوع إليها ، وإنْ لم تشكِّل هذه العناصر منهجًا تاريخيًّا حقيقيًّا.

2-1- عناصر التّأريخ في التّراث العربيّ:

في معاجم العربيّة القديمة، وفي كتب اللّغويّين والنّحويّين العرب إشاراتٌ كثيرةٌ في المعجم والنّحو والصّرف والأصوات يمكن استغلالها في صناعة المعجم التّاريخيّ؛ لأنّها تهتمُّ بتوليد الألفاظ، أو بتطوُّر دلالاتها، وإنْ كانت لا تقوم بالتّأريخ لها. ويمكن أن نذكر بعض هذه الإشارات فيما يأتي:

أ. التأثيل: اقترض العرب القدامى ألفاظًا عديدة من اللّغات الّتي كان لشعوبها علاقات تجاريّة أو اجتماعيّة بهم، كالفارسيّة، واليونانيّة، واللّاتينيّة، وغيرها. وقد اهتمّت المعاجم العربيّة في سعيها إلى وصف اللّغة "الفصحى"، بتحديد هذه المقترَضات ابتداءً بمعجم "العين" للخليل بن أحمد (175هـ/ 791م)، مرورًا بِـ" جمهرة اللّغة" لابن دريد (321هـ/ 933م)، وانتهاءً بمعاجم المتأخّرين. وقد أُلِّفتْ كتبٌ في هذه المقترضات، مثل كتاب "المُعرَّب" للجواليقي (640هـ/ 1242م)، وكتاب

"رسالة في تحقيق تعريب الكلمة الأعجميّة" لابن كمال باشا (940هـ/ 1533م)، وكتاب "شفاء الغليل" للخفاجيّ (1069هـ/ 1658م)، وغيرها.

ب. لحن العوامّ: يوجد في العربيّة أكثرُ من سبعين كتابًا في اللّحن ابتداءً بكتاب "ما تلحن فيه العوامّ" للكسائيّ (198هـ/ 813م). ومن هذه الكتب "دُرّة الغوّاص في أوهام الخواصّ" للحريريّ (516هـ/ 1122م)، والمدخل إلى تقويم اللّسان لابن هشام اللّخميّ (570هـ/ 1174م)، وغيرها كثير. والتّأليف في هذا الباب مستمرٌّ إلى أيّامنا. وفي ملاحقة كتب اللّحن ما يسمح بالْتقاط عناصر في تطوُّر اللّغة العربيّة والتّأريخ لها، وإنْ لم يكن هذا الهدف الّذي سعى إليه مؤلّفو هذه الكتب.

ج. التّفريق بين الكلمات قبل ظهور الإسلام وبعده، واكتساب بعض الألفاظ من مرحلة ما قبل ظهور رسالة الإسلام (الجاهلية) دلالات جديدة، مثل كلمات: (الصّلاة) و(الصّوم) و(الزّكاة)...، وإتيان القرآن الكريم بألفاظ ومعان واستعمالات جديدة، مثل اشتقاق كلمات عربيّة جديدة من أصول عربيّة لتدلّ على معان جديدة بعد ظهور الإسلام على غرار (كافِر) على وزن فاعِل، و(مُنافِق) على وزن مُفاعِل، و(مُشْرِك) على وزن مُفعِل.

د. ملاحظات مبثوثة في كتب التراث عن التغيُّر اللّغويّ: الصّوتيّ والصّرفيّ والدّلاليّ، والفروق اللّهجيّة، والاستعمالات المجازيّة للألفاظ الّتي يمكن التّمثيل عليها خاصّة من معجم "أساس البلاغة" للزّمخشريّ (538هـ/ 1143م)، فضلًا عن اهتمام ملحوظ بالشّواهد ونسبتها إلى أصحابها.

2-2- جهود تصنيف معجم تاريخيّ للُّغة العربيّة:

بعد استقلال معظم الدول العربيّة تأسّست المجامع اللّغويّة، وبدأ المفكّرون العرب يشعرون بضرورة تأليف معجم تاريخيّ للُّغة العربيّة بوصفه أداة مهمّة لخدمة البحث العلميّ، وتنمية اللّغة المشتركة، وتِبيان وحدة الاستعمالات اللّغويّة في مختلف الأقطار العربيّة على نحوٍ يؤكّد الرّوابط القوميّة بينها، ويعزّز فكرة انتمائها إلى أمّة واحدة. وقَوِيَ هذا الشّعور بعد صدور أجزاء من (المعجم التّاريخيّ الألمانيّ) للأخوين غْريمّ، وصدور (معجم أكسفورد للُّغة الإنجليزيّة).

في هذا السياق، وفي مرحلة شهدت نهضة عربية في التأليف والترجمة والاهتمام بالعلوم الحديثة والتفاؤل بدور التفكير العلمي، بما في ذلك التاريخي، في نهوض المجتمعات العربية، بدأت محاولات تأليف المعجم التّاريخيّ المنشود للّغة العربيّة، وبُذلت جهودٌ في سبيل ذلك، أهمُّها:

2-2-1- مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة ومعجم فيشر:

عندما أُسِّس مَجْمَع فؤاد الأول للُّغة العربيّة بالقاهرة سنة 1932م، (مَجْمَعَ اللّغة العربيّة فيما بعد)، نصّت المادّة الثّانية من أهدافه على "أن يقوم بوضع معجم تاريخيّ للُّغة العربيّة، وأن ينشر أبحاثًا دقيقة في تاريخ بعض الكلمات وتغيُّر مدلولاتها...".

وكان أحد أعضائه الأوائل، المستشرق الألمانيّ أوغست فيشر (1865 - 1949م)، قد بدأ العمل على تأليف معجم عربيٍّ على منهج علميٍّ حديث، مُعزَّزٍ بشواهد من مراجع عربيّة معظمها ينتهي عند نهاية القرن الثّالث الهجريّ. عرض فيشر مشروعه على المجمع، فلقي التّرحيب منه أملًا في أن يكون معجمه تجسيدًا للمادّة الثانية من أهداف المجمع. وهكذا انتقل فيشر إلى القاهرة سنة 1936م حاملًا معه جذاذاته، وزوّده المجمع بما يلزم من المساعدين اللّغويّين، والنّفقات. وأمضى نحو أربع سنوات في جمع النّصوص المكمّلة، وتصنيفها، وتدوين الجذاذات اللّازمة، ولكنّه اضطُرّ إلى العودة إلى ألمانيا بعد اندلاع الحرب العالميّة الثّانية سنة 1940م، ولم يتمكّن من الرّجوع إلى القاهرة بعد انتهاء الحرب سنة 1945م بسبب المرض الذي أقعده، ثم توفي بعد ذلك، وتوزَّعتْ جذاذاته بين مصر وألمانيا، وضاع الكثير من الموادّ الّتي دوّنها. ولم يجد المجمع من مشروع المعجم سوى المقدّمة (في أربع وثلاثين صفحة)، والموادّ من أوّل حرف الهمزة حتّى كلمة "أبد" (في ثلاث وخمسين صفحة)، فنشرهما سنة 1387هـ/ 1967م في كتاب عنوانه: أ. فيشر. "المعجم التّأريخيّ، القسم الأوّل من أوّل حرف الهمزة إلى أبد".

يقول فيشر في مقدّمته: *"إنّ كلّ كلمة في المعجم ينبغي أن تُعرض على حسب وجهات النظر السبع الّتالية: التّاريخيّة، والاشتقاقيّة، والتّصريفيّة، والتّعبيريّة، والنّحويّة، والبيانيّة، والأسلوبيّة"*.

غير أنّ هذا المعجم لا يمكن عدّه تاريخيًّا لسببيْن رئيسيْن:

- الأوّل، أنّه اقتصر على شواهد من اللّغة الأدبيّة، ومن منطقة جغرافيّة محدودة؛ في حين أنّ المعجم التّاريخيّ ينبغي أن يتناول الاستعمالات اللّغويّة في جميع المجالات الأدبيّة والعلميّة والفنّيّة، ومن جميع المناطق الّتي استُعملت فيها اللّغة العربيّة.
- الثاني، وهو السّبب الأهمّ، أنّ معظم مصادره، ومعظم شواهده تتوقَّف عند نهاية القرن الثّالث الهجريّ، في حين أنّ المعجم التّاريخيّ ينبغي أن يتناول اللّغة منذ أقدم ظهور مُسجَّل لها، ويتتبّع تطوُّرها حتّى تاريخ إعداد المعجم. ولهذا يمكن أن يُعدَّ معجم فيشر من "معاجم المراحل" الّتي تؤرّخ للُّغة في مرحلة معيّنة من مراحلها.

2-2-2- المشروع التّونسي للمعجم التّأريخي العربيّ (متع):

انطلق المشروع التّونسيّ بمبادرة من كليّة الآداب بتونس، ومركز الدّراسات الاقتصاديّة والاجتماعيّة، وجمعيّة المعجميّة العربيّة الّتي عقدت ندوتها العلميّة الدوليّة الثانيّة في تونس سنة 1989م حول موضوع

المعجم التّأريخيّ، وأوصت هذه الندوة بِـ" *ضرورة البدء في وضع معجم عربيّ تاريخيّ، لأنّه يمثّل ذاكرتنا اللّغويّة والثقافيّة والحضاريّة التي تضبط رصيدنا الفكريّ، ويكون مرجعنا اللّغويّ والعلميّ...*".

بدأ العمل في المشروع بتمويل من الحكومة التّونسيّة في شباط/فبراير 1990م. وقام العاملون في المشروع بجمع شواهد من شعر تسعين شاعرًا جاهليًّا في الفترة الممتدّة من سنة 200م إلى سنة 609م، في جذاذات بلغ تعدادها ثمانيةً وخمسين ألفًا وثلاثًا وعشرين (58.023). ولكن المشروع توقّف بعد مدّة، وظلّ يتعثَّر بعد استئناف العمل فيه سنة 1996م بسبب تقطّع التّمويل، وعدم تفرّغ العاملين فيه، ثمّ توقّف بعد ذلك.

2-2-3- مشاريع أخرى:

في العربيّة عددٌ من المشاريع الّتي تحسن الإشارة إليها، إمّا لأنّ فيها عناصر تتعلّق بالتّأريخ، ويمكن أن يُنتفَع بها في المعجم التاريخيّ، وإمّا لأنَّ فيها ما يستدعي إزالة الالتباس في علاقتها بالمعجم التّاريخيّ، وإمّا للأمرَين معًا.

2-2-3-1- المعجم الكبير لمجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة:

بعد تعثّر مشروع معجم فيشر اتّجهت جهود مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة إلى إصدار "المعجم الوسيط" 1960م، والشّروع في إعداد "المعجم الكبير" الّذي صدر الجزء الأوّل منه سنة 1970م. وقد رأى عددٌ من المجمعيّين أنّ "المعجم الكبير" يُغني عن تأليف معجم تاريخيّ جديد مستندين إلى الخصائص التّأريخيّة الّتي يتحلّى بها، وأهمُّها: عنايته بتأثيل الجذور، وردّ المقترَضات إلى اللّغات الّتي جاءت منها، وترتيب المعاني من المعنى الأصليّ إلى المعاني الّتي تفرّعت منه.

غير أنّ "المعجم الكبير"، على أهميته، ليس معجمًا تاريخيًّا، كما صرّح بذلك رئيس المجمع في مقدّمته: "وقد قرّر المجمع، أوّل ما قرّر، حين أراد الأخذ في وضع هذا المعجم أنّه لن يكون معجمًا تاريخيًّا للّغة العربيّة، لأنّ المعجم التّأريخيّ يحتاج إلى أعمال تمهيديّة لم يُؤخذ بها بعد...".

ليس "المعجم الكبير" معجمًا تاريخيّا لثلاثة أسباب:

- الأوّل أنّ موادّ "المعجم الكبير" هي تجميع من المعاجم العربيّة، القديمة والحديثة، ولم تعتمد على مدوّنة نصّيّة، يدويّة أو إلكترونيّة، متوازنة من حيث المكان والزّمان والمجال العلميّ.

- الثّاني أنّ "المعجم الكبير" يرتّب شواهده على النّحو الآتي: القرآن، الحديث، النّثر، الشّعر. أمّا الشّواهد في المعاجم التّاريخيّة فينبغي أن تُرتّب، مبدئيًّا، على أساس تاريخيّ، من الأقدم إلى الأحدث، مع ذكر تاريخ الشاهد أو عصره.
- الثّالث أنّ "المعجم الكبير" يفتقر إلى عنصر أساسيّ في المعجم التّاريخيّ، وهو التّأريخ لاستعمال الألفاظ فيه وتطور دلالاتها.

2-2-3-2- معجم "المرجع" للشّيخ عبد الله العلايليّ:

دعا الشيخ عبد الله العلايلي (1914 - 1996م) في كتابه "مقدِّمة لدرس لغة العرب، وكيف نضع المعجم الجديد" إلى تصنيف أنواع متعدِّدة من المعاجم من بينها المعجم التّأريخيّ، أو المعجم النُّشوئيّ الّذي يبحث في نشوء المادة، وتطوُّراتها الاستعماليّة، وتراوحها بين الحقيقة والمجاز... ويتناول المفردات من حيث هي عربيّة عريقة، أم تعود إلى مصدر غير عربيّ.

وفي ضوء دعوته هذه، صنّف العلايلي معجمه "المرجع" الّذي صدر جزؤه الأوّل سنة 1963م، وحرص فيه على إرجاع كلّ دلالة من دلالات اللّفظ إلى عصر من العصور، أو فترة من فتراتها طبقًا لتقسيمه لفترات اللّغة العربيّة. فقد قسّم المدّة من سنة 132هـ إلى 922 هـ على ستّ فترات هي:

- فترة النّفوذ الفارسيّ،
- فترة النّفوذ التّركيّ،
- فترة النّفوذ البويهيّ،
- فترة النّفوذ السّلجوقيّ،
- فترة النّفوذ المغوليّ،
- فترة النّفوذ المملوكيّ،

ونَظَر إلى دلالة كلّ لفظ في ضوء الفترة التي ظهر فيها، وفرّق بين الدّخيل بتعريب قديم، وهو الّذي يرجع إلى ما قبل القرن السّابع عشر الميلاديّ، وبين الدّخيل بتعريب حديث، وهو الّذي يبدأ من القرن السّابع عشر الميلاديّ. كما ميّز بين المولَّد القديم الّذي يرجع إلى ما قبل القرن السّابع عشر الميلاديّ، والمولَّد الحديث الّذي يبدأ بعد النّهضة الأوروبيّة الحديثة، ورتّب معاني اللّفظ من الأقدم إلى الأحدث.

وهذا عمل يهتدي بمنهج تاريخي، وجهد يُذْكر ويُشْكر، ولكنّ معجم "المرجع" لا تنطبق عليه مواصفات المعاجم التّاريخية، وأوّلها أن تكون موادّه مستقاة من مدوّنة نصّيّة تشتمل على نصوص أصليّة، وأن تكون دعامة المعجم الأساسيّة الشواهد المؤرَّخة والموثّقة. وموادُّ معجم "المرجع" ليست مؤرَّخة، بل هي مأخوذة من المعاجم السّابقة من دون عناية بالشّواهد.

2-2-3-3- اتّحاد المجامع اللّغويّة والعلميّة العربيّة:

بعد تردّد طويل، وافق اتّحاد المجامع اللّغويّة العلميّة العربيّة الّذي يضمُّ حاليًّا مجامع: دمشق، والقاهرة، وبغداد، وعَمّان، والخرطوم، والجزائر، والقدس، وطرابلس الغرب، والشّارقة على اقتراح تقدَّمت به مجامع بغداد ودمشق وعمّان سنة 1998م بتبنّي مشروع إعداد المعجم اللّغويّ التّاريخيّ، ثمَّ ألّف لجنةً بدأت اجتماعاتها في سنة 2004م، ووضعت في السّنتين التّاليتين خُطَّةً للتّنفيذ وتدريب العاملين. وفي العام 2006م خصَّص مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة مؤتمرًا لموضوع "المعجم التّاريخيّ للُّغة العربيّة"، ثمّ عقدَ اتّحادُ المجامع ندوةً حول الموضوع بإمارة الشّارقة في دولة الإمارات العربيّة سنة 2016م.

وقد شرع معجم "الشّارقة" في تحرير موادّ معجمه بتاريخ كانون الثاني/يناير 2020م، أي بعد مرور عامين على نشر معجم الدّوحة لموادّ المرحلة الأولى [1].

2-2-4- معاجم تاريخيّة للمصطلحات:

إلى جانب محاولات تأليف المعجم اللّغويّ التّاريخيّ بُذلت في اللّغة العربيّة جهود لصناعة معاجم تاريخيّة لمصطلحات العلوم والفنون. وقد قام بهذه الجهود مؤسّساتٌ، أو مجموعاتٌ، أو أفرادٌ في واحد أو أكثر من مجالات العلوم والفنون. ويمكن الاستعانة بهذه الجهود لإنجاز معجم تاريخيٍّ في المجال المختصّ. ومن هذه الجهود:

2-2-4-1- مشروع معهد الدّراسات المصطلحيّة ومؤسّسة "مبدع" بفاس، بالمملكة المغربيّة:

يهدف هذا المشروع إلى حصر المفاهيم العلميّة، وترتيب المصطلحات الّتي تعبّر عنها ترتيبًا هجائيا، وعرض معانيها عرضًا تاريخيًّا، لتبيان التّطوّر الّذي طرأ على دلالاتها واستعمالاتها منذ ظهورها إلى اليوم.

وفي إطار هذا المشروع، عُقدت ندوة علميّة دوليّة بمدينة فاس سنة 2010م حول "المعجم التّاريخيّ: قضاياه النظريّة والمنهجيّة والتّطبيقيّة"، ونُشرت أعمالها في مجلّدين سنة 2011م.

وقد أُنجز من المشروع:

- "المعجم التّاريخيّ للمصطلحات الحديثيّة المعرَّفة"، ويقع في ثلاثة أجزاء.
- " المعجم التّاريخيّ للمصطلحات النّقديّة المعرَّفة"، ويقع في ثلاثة أجزاء.

[1] في 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2020م، أي بعد عشرة أشهر من الشّروع في التحرير، أعلن الاتّحاد نشر الحروف الأربعة الأولى من معجمه في ثمانية مجلدات، وبعد عام تقريبا، أي بتاريخ تشرين الثاني/نوفمبر 2021م أُعلِن عن صدور سبعة عشر مجلدا إضافيا، ثم ارتفع العدد ليبلغ ستة وثلاثين مجلدا في تشرين الثاني/نوفمبر 2022م، مغطيا الحروف الثمانية الأولى، وما زال العمل جاريا.

وينكبُّ العاملون في المشروع حاليًّا على إنجاز معجمين آخرين هما:

- "المعجم التّاريخيّ للمصطلحات المعرّفة في الفقه وأصوله".
- "المعجم التّاريخيّ للمصطلحات المعرّفة في اللّغة وعلومها".

2-2-4-2- المعجم التّاريخيّ للمصطلحات العلميّة العربيّة:

نُشر هذا المعجم بالفرنسيّة في العام 2017م بعنوان "*Lexique historique de la langue scientifique arabe*" بإشراف رشدي راشد، وشارك في إعداده عشرة من الباحثين المختصّين بالتّراث العلميّ العربيّ، ويقع المعجم في أكثر من تسعمائة صفحة، مع مقدِّمة إضافيّة عن التّرجمة من اليونانيّة إلى العربيّة، وعن نشأة المصطلحات العلميّة العربيّة، ولا سيما مصطلحات الرّياضيّات والفلك. وهو يؤرِّخ لهذه المصطلحات ولتطوُّرها منذ نشأتها حتّى العصور الوسطى.

2-2-4-3- معجم المصطلحات البلاغيّة وتطوّرها:

صدر هذا المعجم الّذي يقول عنه مؤلِّفه أحمد مطلوب في مقدّمته: "إنَّه معجم تاريخيٌّ" عن المجمع العلميّ العراقيّ في العام 1986م. ويهتمّ هذا المعجم بتطوُّر المصطلحات عبرَ تاريخها. غير أنّ هذا المعجم لا يؤرِّخ لها بصورة دقيقة، ولا يلتزم منهجًا ثابتًا في عرض مَوادّه.

هذا ولا يستبعد أن تكون هناك أعمال مشابهة، ومحاولات متفاوتة في اتجاه رصد الألفاظ والمصطلحات بتواريخ استعمالاتها، أو مجرَّدة من ذلك، إلا أن الجامع بين ما ذكر من المحاولات أنّها، على أهميتها في مجالها، لا تسد الحاجة إلى معجم تاريخي للغة العربية، وتفتقر إلى الأسس المعتمدة في بناء المعاجم التّاريخيّة، وأهمُّها بناء المدوّنات النّصِّيّة الّتي تُعدّ الرّكيزة والأساس والمنطلق.

2-3- معجم الدّوحة التّاريخيّ للُّغة العربيّة:

بدأ التّفكير في إعداد معجم يُؤرّخ لألفاظ اللّغة العربيّة بالدّوحة سنة 2011م، وذلك عقب المؤتمر السّنوي الأوّل للعلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة الّذي ينظمّه المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات، حيث اقترح مجموعة من الأساتذة، الذين قادوا العمل لاحقا في المعجم وفي مجلسه العلمي، أن يتبنى المركز العربي إعداد معجم تاريخيّ للّغة العربيّة.[2] عُرِضت الفكرة على وليّ العهد، في حينه، الشّيخ تميم بن حمد آل ثاني

[2] يقول الدكتور عزمي بشارة مدير المركز العربيّ: " في يوم من أيام عام 2011م الحافل بالأحداث، زارني في مكتبي الأستاذ الدكتور رمزي بعلبكي بصحبة الأستاذين: الدكتور رشيد بلحبيب، والدكتور محمد العبيدي من جامعة قطر. وكان الأساتذة الثّلاثة يُعينون المركز، كلجنة تحكيم أوراق أحد موضوعي المؤتمر السنويّ الأوّل للعلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة الّذي ينظّمه المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات، ألا وهو موضوع اللّغة والهويّة. ويبدو أنهم تعرفوا عن كثب على اهتمام المركز كمشروع

حفظه الله، وبعد أن حظيت بالقَبول والتّرحيب، عقد المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات سلسلة من الاجتماعات التّحضيريّة، على مدى سنتين. ونظّم ثلاث ندوات للخبراء، وندوة للتّقنيّات الحاسوبيّة ضمّت نخبة من الخبراء اللّغويّين والمعجميّين والحاسوبيّين من مختلف الدوّل العربيّة.

أعلن عن إطلاق المشروع في الدّوحة في 15 رجب 1334هـ الموافق لِـ 25 أيّار/مايو 2013م. وقد شهد حفل إطلاق المشروع إعلان تشكيل مجلس علميّ[3] يضمّ كوكبة من خيرة المعجميّين واللّسانيّين العرب، وهيئة تنفيذيّة مقرها الدّوحة.

بدأ العمل على إنجاز المرحلة الأولى من مراحل المشروع من أقدم نصٍّ عربيّ إلى سنة 200هـ بجمع مصادر المرحلة وتوثيقها وتأريخها وترتيبها وحوسبتها وربط عناوينها بمصادرها الرقميّة. وقد أنشأت إدارة المعجم منصّة حاسوبيّة، واستعانت بعدد كبير من المختصّين في العالم العربيّ[4] لتحرير المداخل ومراجعتها وتدقيقها قبل أن يعتمدها المجلس العلميّ.

نهضوي بقضايا الأمّة ومنها قضية اللّغة، واهتمامي الشّخصيّ أيضا بالنّهوض باللّغة العربيّة، وبضرورة الحفاظ عليها بتطويرها. ففاتحوني باقتراح تبنّي مشروع المعجم التّاريخي للّغة العربيّة. قالوا إنّهم يعرفون أن المشروع كبير، وأنّه تعثّر في أكثر من مكان ومناسبة. ورووا لي تاريخ هذه المشاريع، وأسباب تعثرها.

وهاهم يأتون مرّة أخرى بصحبة الأستاذ الدّكتور عز الدين البوشيخي، من أساتذة اللّغة، وهو بدوره يؤكّد كلامهم، ويشخّص بدوره أسباب تعثّر محاولات إعداد معجم كهذا حتّى الآن، ويقدم معهما تصوّرا للمشروع ولخطّة إنجازه".

ينظر في التّأريخ لفكرة المشروع، كلمة الدكتور عزمي بشارة: (رُبَّ همّة أحيت أمّة) في كتاب (نحو معجم تاريخي للغة العربية)، ص4، وما بعدها.

عيّن المركز الدكتور رمزي بعلبكي رئيسا للمجلس العلمي للمعجم، وإبراهيم بن مراد نائبا للرئيس، وحسن حمزة نائبا للرئيس، وعبد السلام المسدي أمين سر المجلس، والدكتور عزالدين البوشيخي مديرا تنفيذيا للمعجم، وكلا من الدكتور رشيد بلحبيب والدكتور محمد العبيدي نائبا للمدير التنفيذي.

[3] أعضاء المجلس العلمي للمعجم عند التأسيس، هم: عزمي بشارة (المدير العام)، رمزي بعلبكي، إبراهيم بن مراد، حسن حمزة، عبد السلام المسدي، عزالدين البوشيخي، رشيد بلحبيب، محمد العبيدي، أحمد الضبيب، إلياس عطا الله، حسان الطيان، سهام الفريح، الشاهد البوشيخي، عبد الحميد الهرامة، عبد العلي الودغيري، عبد القادر الفاسي الفهري، علي الكبيسي، علي القاسمي، علي المخلافي، لطيفة النجار، إسماعيل العمايرة، حسن جبل، محمود فهمي حجازي، نهاد الموسى.

وأُضيف إليهم لاحقا: عبد الكريم جبل، طاهر ميلة، رياض قاسم، محمد المعشني، عمر شاع الدين، مهدي عرار.

وقد انتقل إلى دار البقاء: إسماعيل العمايرة، وحسن جبل. ومحمود حجازي، ونهاد الموسى، وعمر شاع الدين، رحمهم الله تعالى.

[4] يُنظر أسماء الخبراء الذين شاركوا و/ أو يشاركون في إنجاز المعجم في الرابط:
https://www.dohadictionary.org/participants

وقد انتهت المرحلة الأولى، ونُشرت مداخلها ومدوَّنتها على بوّابة إلكترونيّة أتيحت للجمهور يوم 10 كانون الأوّل/ديسمبر سنة 2018م. كما نُشرت مداخل المرحلة الثّانية من المعجم إلى حدود سنة 500هـ، نهاية كانون الأول/ديسمبر 2022م، والعمل جارٍ على استكمال بناء المداخل المعجمية إلى العصر الحديث ليكتمل البناء.

وقد تهيأ للمعجم ثلاثةٌ من أسباب النجاح، يمكن إجمالها في الآتي:

1- رعاية صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر الذي آمن بالمشروع، ودعم الدولة وإنفاقها السخي الذي مكّن القائمين عليه من العمل في ظروف مريحة، وهيأ لقيام إنجازات تقنيّة متميزة في مجال الصناعة المعجميّة وما صاحبها من المدوّنات والمنصّات وغيرها من الأعمال الفنيّة ... فضلا عن رواتب الموظّفين، ومكافآت المتعاونين... وهذا ليس غريبا على بلد يؤمن بالمشاريع الحضارية الكبرى الّتي تخدم الأمّة وترتقي بها في المجالات العلمية والحضارية...

2- دور العلماء والخبراء اللغويين والحاسوبيين المعروفين بخبراتهم الواسعة، الذين تشكّل منهم مجلس علميّ، وهيئة تنفيذيّة، ودوائر تخصصيّة، وهم يمثّلون صفوة مختارة من مختلف الدّول العربيّة: من قطر، والسعوديّة، والإمارات، والكويت، وعمان، واليمن، والأردن، وفلسطين، وسوريا، ولبنان، ومصر، والعراق، والسودان، وليبيا، وتونس، والجزائر، والمغرب، وموريتانيا، شاركوا جميعاً بخبراتهم العلميّة والحاسوبيّة، وفرَّغوا أوقاتهم الثّمينة للقيام بهذا العمل الحضاريّ الكبير.

3- دور الدكتور عزمي بشارة، المدير العام للمركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات الحاسم في تبني المشروع والتحمّس له ومتابعة الإنجاز في أدق تفاصيله، وتقديم الاقتراحات والتوجيهات الاستشرافيّة الّتي كان لها الأثر الحاسم في كثير من محطّات إنجاز المعجم.

الفصل الثّاني: هويّة معجم الدّوحة التّاريخي للُّغة العربيّة وخصائصه

يُعدّ معجم الدّوحة أولَ معجم عربي شامل يُؤرّخ لألفاظ اللّغة العربيّة ومعانيها، وقد أُلّف انطلاقا من مدوّنة نصيّة مُمثّلة للّغة العربيّة في مراحلها المختلفة. والمراد بالعربيّة التي يُؤرّخ لها ولمعانيها، عربيّة الشمال، أي العربيّة الفصحى، دون عربيّة الجنوب الّتي وصلتنا في النّقوش؛ فالعربيتّان الشّماليّة والجنوبيّة لغتان متمايزتان، وإنْ كانتا راجعتين إلى أَرومة واحدة.

يتضمّن المعجم "ذاكرة" كلّ لفظٍ من ألفاظ عربيّة الشّمال المُستعملة، المطبوعة من أقدم استعمال لها، وأيًّا كان مكان استعمالها الجغرافيّ، ويُسجِّلُ تاريخَ استعمال اللّفظ بدلالته الأولى، ومراحل تحوّلاته البنيويّة والدّلاليّة مؤرخة وفق المتاح من المصادر، ويوثّق تلك "الذّاكرة" بالنّصوص الّتي تشهد على استعمال اللّفظ الوارد فيها، وصحّة المعنى المرصود.

وتتجلّى أهمّ المعالِم المُحدِّدة لهُويّة المعجم في العناصر الآتيّة:

1- التأريخيّة:

يُعدّ التّأريخ في أيّ معجم تاريخيّ للغة أهمَّ عنصر يحدِّدُ نسبتَه إلى المعجميّة التّأريخيّة. والتّأريخ يعني أن يُؤرِّخ صانعُ المعجم لظهور اللّفظ المعالَج فيه لأوّل مرّة في نصّ من النّصوص، ثم يُؤرِّخ لظهور المعاني الّتي ارتبطت بذلك اللّفظ عبر تاريخ استعماله.

وقد عُني معجم الدّوحة التّاريخي للّغة العربيّة بالتّأريخ للألفاظ وتحوّلاتها البنيويّة والدّلاليّة، فلا يَذكُرُ لفظًا في شاهد إلّا مصحوبا بتاريخ استعماله، المقدر وفق المصادر المتاحة، وقد فصّل القولَ في أنواع التّاريخ المعتمد[5]، بين تاريخ استعمالي دقيق، وتاريخ تقريبيّ، وتاريخ وفاة، وتاريخ تأليف... كما وضعَ ضوابطَ للتّأريخ للألفاظ الواردة في المصادر الوسيطة وغيرها.

وليس الهدف من التأريخ في هذه الحالة تحديد اليوم والسنة. فليس هذا ممكنا حين يجري الحديث عن عصور سابقة، ولا سيما في الحالات التي دونت فيها النصوص، بعد قرون من إنتاجها. هذا عدا نصوص

[5] ينظر الدّليل المعياريّ للتّحرير المعجمي، ص25، ويُنظر تفصيل مسألة التّأريخ، ص 38 من هذه المقدمة.

اندثرت ولم تصلنا. ما يهم المعجم التاريخي هو تحديد المرحلة والتطور عبر المراحل التاريخية، وليس التاريخ الدقيق. ولكنه يحاول تحديد التاريخ ضمن هذا المسعى.

2- المرحليّة:

بُنيَ المعجم عبر مراحل، لدواع إجرائية، وقد قسّم المجلس العلميّ تاريخ العربيّة بموجب ذلك إلى ثلاث مراحل كبرى:

- المرحلة الأولى، وتمتد من القرن الخامس قبل الهجرة إلى نهاية سنة 200هـ،
- المرحلة الثانية، وتمتد من 201 هـ إلى 500هـ،
- المرحلة الثالثة/ المفتوحة، وتمتد من 501 هـ إلى العصر الحاضر.

وقد صدر من المعجم مداخلُ المرحلتين الأولى والثّانية، فيما يزيد على 180 ألف مدخل معجميّ، مستقاة من نصوص عشرة قرون من تاريخ اللّغة العربيّة. والعملُ جارٍ على تحرير مداخل المرحلة الأخيرة.

وقد أتاحت هذه المرحليّة التّغلّب على ضخامة المدوّنة من جهة، وتدقيق منتج كلّ مرحلة، واعتماده اعتمادا علميّا قبل الانتقال إلى المرحلة الّتي تلي من جهة أخرى. وبرغم هذه المرحليّة فإنّ المنهج المتّبع في تصنيف المعجم ظلّ واحدا متّسقا، معتمدا معايير الصّناعة المعجميّة، والضّوابط العلميّة الصّادرة عن المجلس العلميّ.

3- السّياقية والاستعماليّة:

يتميز معجم الدّوحة بكونه معجمًا سياقيًّا، يُعنى بدلالات الألفاظ وفق سياقاتها، كما يعتمد الألفاظ الواردة في الشّواهد الاستعماليّة، المدوّنة في النّصوص، والمستمدّة من واقع اللّغة العربيّة عبر عصورها. ويعُدّ من تلك الشّواهد، فضلا عن الأشعار، والنّصوص، والشّروح، والأمثال... كلام مؤلّفي المعاجم، والشواهد المجهولة الّتي وردت في المعاجم العربيّة وغيرها.

وأمّا الألفاظ الواردة في المعاجم وكتب التّفسير وشروح الشّعر، والألفاظ التي سِيقت للتّمثيل على البنْيات الصّرفيّة والافتراضيّة الواردة في المعاجم، أو في كتب اللّغة وغيرها فلا تُبنى لها مداخل في معجم الدّوحة التّاريخيّ؛ لافتقارها إلى شواهد استعماليّة. وهذه الألفاظ موسومة في المعجم بعبارة (لفظ لا شاهد له)، وقد تّقرّر إدراجُها في نهاية المدخل المعنيّ بها، ووضعُها في فهرس جامع في نهاية المعجم، حتّى يكون القارئ على بيّنة منها، ومتى عُثر على شاهدها الاستعماليّ بُني له مدخل معجميّ، وأُرّخ لذلك الاستعمال.

4- النّسقيّة:

يخضع المعجم لضوابط الصّناعة المعجميّة المعاصرة، ويُقدّم المعلومات عن الألفاظ في مداخلها المعجميّة بطريقة موحّدة ومنظّمة: اللّفظ تحت جذره، يليه وَسْمُه، فتاريخ استعماله، مُردفًا برأس التّعريف، فالتّعريف، ثمّ الشّاهد النّصّيّ، واسم مستعمله، ثم مصدر توثيقه، كما يُقدّم التّعريفات بطريقة نسقيّة، مُنمّطة حسب الحقول والسّمات الدّلاليّة المميّزة، ويعتمد نظاميْ الإحالة الدّاخليّة والخارجيّة؛ لإضفاء مزيد من الانسجام والاتّساق والتّرابط بين موادّه.

5- الموثوقيّة:

يُقدّم المعجم جميع المعلومات موثّقة توثيقا علميًّا؛ فليس ثمّة لفظ من ألفاظه إلّا ويَرِد مصحوبًا بدليل على استعماله في شاهدٍ نَصِّيٍّ مُؤرّخٍ، موثَّقٍ، يعكس واقع اللّغة العربيّة الحيّ عبر الحِقب. وهو لا يعتمد اللّفظ إلّا إذا تأكّد من مصدره، ومن سلامته من التّحريف والتّصحيف.

6- التّفاعليّة:

نُشرت موادّ المعجم عبر بوّابة إلكترونيّة تسمح بتفاعل جمهور القرّاء والمتخصّصين، واستقبال ملحوظاتهم وتنبيهاتهم، كما تتيح بوّابة المعجم خدمات معجميّة كثيرة، كالبحث في الببليوغرافيا، وفي المدوّنة النّصّيّة، وفي السياقات، وبتقديم مصادر المعجم النّصّيّة، والنّقشيّة والتّأثيليّة ببياناتها الببليوغرافيا التّفصيليّة.

7- الحوسبة:

اعتمد معجم الدّوحة أحدثَ التّقنيّات الحاسوبيّة المستعملة في صناعة المعاجم في جميع مراحل إنجازه، من مرحلة التّحضير إلى مرحلة البناء إلى مرحلة النّشر. ويمكن إجمال هذه المراحل في العناصر الآتية:

أ. مرحلة إعداد المدوّنة وتجهيزها:

يتبع المعجم أفضل الممارسات المستخدمة في بناء المدوّنات اللّغويّة واستثمارها وفق التّوصيف العلميّ لها؛ وتدخل التّقنيات الحاسوبيّة الحديثة في مختلف تلك الجوانب، حيث تجري عمليات تصفيّة المدونة وتنقيتها من الشّوائب، وفهرستها لوضعها في صيغة حاسوبية مناسبة لعمليات المعالجة اللّاحقة؛ ومن ثمّ يتمّ توظيف المُحلّلات الصّرفيّة والنّحوية لاستخراج جذور الكلمات وفروعها وترشيح المداخل المعجمية المحتملة مع وسومها الصرفيّة.

ب. مرحلة العمل المعجميّ:

عمل المعجم على تطوير منظومة حاسوبيّة متكاملة لتوفير بيئة إلكترونيّة مناسبة لعمل معجميّ تشاركيّ محكم بين الخبراء اللّغويين؛ لبناء المداخل المعجمية وضبطها؛ وقد صُمِّمت جذاذة إلكترونيّة لتحديد بنية المدخل

المعجمي، وترتيب عناصره وفق الرؤية المحدّدة له. وتسمح هذه المنظومة للعاملين في المعجم من الدّاخل والخارج بالتّدخّل في مختلف مستويات التّحرير وفق الصّلاحيات المحدّدة لهم والأدوار المنوطة بهم ضمن خطّ إنتاج واضح ومحدّد.

ج. مرحلة النّشر:

أُعطيت الأولويّة للنّشر الإلكتروني، الّذي يتيح الاستدراك والتّصحيح، ويضمن الانتشار، ويسّر سبل الاستعمال والإفادة من محتوى المعجم وخدماته. ولذلك طُوِّرت بوّابة إلكترونيّة متميّزة ومتعدّدة الخدمات تستخدم أفضل التّقنيات وأحدثها في مجال المعجميّة الحاسوبيّة؛ حيث يجري نشر الموادّ والمداخل المعجميّة أوّلا بأوّل وَفق منظومة عمل واضحة المعالم تكشف عن خطّ إنتاج الوحدات المعجميّة، ومستويات إنتاجها، ومراقبة جودتها، وكيفيّة نشرها، وتحديثها. وتُقدّم هذه البوابّة لزوارها العديد من الخدمات والمعلومات المهمّة كالإحصاءات وغيرها.

8- الانفتاح:

يتميز المعجم بانفتاحه على المستدركات والتّصحيحات بجميع أنواعها، إذ لا يمكن القول إنّ المعجم أحاط بألفاظ اللّغة العربيّة ومعانيها، على الرغم من الجهد المبذول في محاولة الاستيعاب والتّقصّي، فربما فاتته ألفاظٌ ودلالات في نصوص ونقوش لم يصل إليها صانعو المعجم؛ لأسباب موضوعيّة يصعب تجاوزُها، من أهمِّها: محدوديّة المدوّنة المعتمدة، وامتدادُ العربيّة في الزّمان وفي المكان، والعددُ الهائلُ لنصوصها.

وسيظل المعجم مفتوحا على الاستدراك في الألفاظ والمعاني؛ فقد تظهرُ في نصوص إضافية، أو نصوص محقّقة حديثا استعمالاتٌ جديدة تقتضي بناء مداخل معجميّة لألفاظ أو معان جديدة. والتّعديل جارٍ باستمرار كلّما جَدّ جديد في الألفاظ أو المعاني أو التّواريخ. وهذه المتابعة والاستدراكات متاحة لجمهور القرّاء على غرار ما يجري في المعاجم التاريخيّة بشكلٍ عامّ، وقد وضعت لذلك آليات تُيسّر عمليّة الاستدراك.[6]

ومن أهم ما يُميّز معجم الدّوحة، بالإضافة إلى ما سبق:

أ. أنّه بُنِيَ انطلاقًا من مدوّنة نصّيّة صُمِّمت خصّيصًا له. وهي مدوَّنة واسعةٌ تمثِّلُ العربيّة على امتداد تاريخها.

[6] خَصّص المعجم بريدا إلكترونيا لاستقبال الاستدراكات والتصويبات (info.dictionary@dohainstitute.org)، ووضع نافذة (شارك في المعجم) في البّوابة الإلكترونية، مُتيحًا بذلك فرص المشاركة في بناء المعجم استدراكا وتصحيحا.

ب. أنّه يرجع باللّفظ العربيّ إلى استعمالاته الأولى في النّقوش متى توافر ذلك، ويُقدّم معلومات مهمّة عن النّقش الّذي عُثر عليه فيه.
ج. أنه يرصد ألفاظ الحياة العامة وفق ضوابط علميّة ومنهجيّة معتمدة.
د. أنّه يرصد المصطلحات في مجالاتها العلميّة والمعرفيّة والفنّيّة، على النّحو الّذي يرصد به الألفاظ، وفق ضوابط منهجيّة.
هـ. أنّه يربط ألفاظ اللّغة العربيّة بنظائرها في اللّغات "الساميّة" متى أمكن ذلك.
و. أنّه يرجع باللّفظ المقترض إلى أصله، الفارسيّ، أو اليونانيّ، أو الهنديّ، أو التركيّ، أو غير ذلك.
ز. أنه لا يُعنى بالمعلومات الموسوعيَّة التي تتجاوز أهداف المعجم اللُّغويّ، فلا يستطرد في التّعريفات اللّغوية والاصطلاحيّة، ولا يتوسّع فيها، ولا يعلّل التّعريفات.

الفصل الثّالث: ببليوغرافيا المعجم

1- خصوصيّات الببليوغرافيا:

قام المعجم ابتداءً بإعداد ببليوغرافيا تمثيليّة لما أُلّف باللّغة العربيّة في كل مرحلة من مراحل إنجازه، ومن خصوصيّات مصادر العربيّة، الّتي جعلت إعداد الببليوغرافيا محفوفا ببعض الصّعوبات:

أ- **الامتداد في الزّمان**؛ فمصادر العربيّة تمتدّ على مدى يقربُ من عشرين قرنًا. وهو امتدادٌ بلا انقطاع في اللّغة، بخلاف لغاتٍ ضاربةٍ في القِدَم اندثرت، أو حدثتْ في نصوصها قطيعةٌ جعلتها أشبَهَ ما تكون بنصوص لغتَين لكلِّ واحدةٍ منهما تاريخها، كالفارسيّة الفهلويّة القديمة، والفارسيّة الحديثة، والإغريقيّة القديمة، والإغريقيّة الحديثة. أمّا نصوصُ العربيّة؛ فليس فيها مثلُ هذه القطيعة، وما تزالُ نصوصُها الفصيحة متّصلةً حتّى يومنا هذا. ولعلَّ المقارنة بلغةٍ مثل الفرنسيّة مفيدة في هذا المجال؛ فالمعجم التّاريخيّ للُّغة الفرنسيّة مثلًا يعدّ الفرنسيّة القديمة لغةً أجنبيّةً لا يُسجِّلُ من ألفاظها الّتي خرجت من الاستعمال إلّا ما يُقدِّرُ أنَّه ضروريٌّ لفهم الألفاظ الفرنسيّة الحديثة وفهم تطوُّرها؛ فلا تمتدّ نصوصُ المدوَّنة فيه سوى بضعة قرون.

ب- **الاتّساع في المكان:** فمصادر العربيّة منتشرةٌ في أكثر دول العالَم، وفي مكتباته، وخزائنه، ومراكزه الثّقافيّة، في العالَمَين العربيّ والإسلاميّ وخارجهما، وليست محصورة في بلد بعينه، بخلافِ لغاتٍ كثيرة ليس لها هذا الاتّساع. ويترتَّب على هذا الاتّساع في المكان، وعلى ذاك الامتداد في الزّمان، صعوبة بالغة في حصر النّصوص حصرا شاملا أو قريبا من الشّمول.

ت- **التنوع في المعارف**: يضاف إلى الامتداد في الزّمان، والاتّساع في المكان أنّ مصادر العربيّة متنوّعة وغنيّة، فهي تغطّي حقول الشّعر والأدب، والفقه وأصوله ومقاصده، وعلوم القرآن والتّفسير، وعلوم الحديث والسّيرة، والتّاريخ والجغرافيا، والطبّ والصّيدلة والهندسة والحِيل والكيمياء والرّياضيات والفلك...، العربي منها والمترجم. ومما لا شكّ فيه أنّ حصر هذا التنوّع في الإنتاج المعرفيّ، وانعكاسه في الببليوغرافيا والمدوّنة بطريقة متوازنة وتمثيليّة، تطلّب جهودا متواصلة.

2-مصادر الببليوغرافيا:

تنوّعت مصادر الببليوغرافيا الّتي اعتمدها المعجمُ في بناء مدوَّنته وَفق تنوُّع ضروب القول وخصوصياته، ومن أهم مصادرها:

أ- **القرآن الكريم:** وهو كلام الله المُنزّل على نبيّه محمد صلى الله عليه وسلم، المُتعبّد بتلاوته، المنقولُ بالتّواتُر، وقد اعتمد المعجمُ القرآنَ وقراءاته الأربعة عشر (العشر المتواترة، والأربع الشواذّ) مصدرا من مصادره، وأرّخ لآياته بالتّواريخ المستعملة متى توافرت، وأرّخ لغيرها بسنة 11هـ، وهو تاريخ وفاة الرسول صلّى الله عليه وسلّم.

ب- **الحديث النّبويّ الشّريف:** هو ما أُثر عن النّبي صلّى الله عليه وسلّم من قولٍ، وأُرّخ لما صحّت نسبته إليه بتاريخ استعماله، وإذا تعذّر ذلك اعتُمِد تاريخ وفاة الرّسول صلّى الله عليه وسلّم، وهو 11هـ.

ت- **الشّعر:** ويضمُّ دواوين الشّعر المفردة وشروحها، ودواوين القبائل الجامعة لأشعارهم فضلًا عن الجمهرات، وكتب الحماسة والمختارات، وكتب الأدب المعنيَّة بجمع الشّعر العربيّ، والموسوعات والأعمال الشعريّة الكاملة القديمة والحديثة.

ث- **النّثر:** ويضمّ المصنّفات النّثريّة الّتي ثبتت نسبتها إلى أصحابها، مثل كتب الأدب والنّقد والمقامات، والتّفسير وعلوم القرآن والحديث، وكتب التّصوّف والعقائد، وكتب التّاريخ والسّير والجغرافيا والرّحلات، وكتب العلوم في الطبّ والصّيدلة، والفلك والرّياضيات والحيّل، والفيزياء... وكتب الفنون الأدبيّة المعاصرة كالرّواية، والقصّة، والقصّة القصيرة، والنّصوص المسرحيّة، والمقالات الصحفيّة... فضلا عن الوثائق المستخلصة من الكتب والمُصنَّفات الَّتي تجمع الأدبيّات النثريّة (كالخطب والمُحاوَرات، والرسائل والتوقيعات، والوصايا...). وما تواترَ من المحكيّات والحوارات في كتب الأدب والتّأريخ، والرَّسائل المكتوبة والرُّدود عليها، والمعاهدات والمواثيق والعقود، وتوقيعات الملوك والرّؤساء، والخُلفاء والأمراء والوُلاة، ومأثورات الحِكَم، والأمثال الّتي جرت على ألسنة العرب وانتشرَت بينهم خلالَ الحِقبة الزمنيّة الّتي يؤرِّخ لها المعجم.

3- مصادر المعجم ومعضلة النّصّ العربيّ:

دُوِّن أكثر النّصوص الشّفويّة في القرن الثّاني للهجرة، الثّامن الميلادي. وكان النّظام الكتابيّ المستعمل في التّدوين غيرَ معجَمٍ ولا مشكول. وقد بَلغتْنا هذه النّصوص المخطوطة في صور من الكتابة مختلفة، تحتمل تعرُّضها للتّحريف والتّصحيف، واختلاط الهامش بالمتن، والتّلفيق بين الروايات المختلفة، والوضع، فضلًا عن فساد كثير منها بسبب سوء النّسْخ.

لم يبدأ الكتاب المطبوع بالانتشار في العالم العربيّ إلّا في أواخر القرن التّاسع عشر وأوائل القرن العشرين (القرنين الثّالث عشر، والرّابع عشر الهجريين). فإنْ أضفْنا إلى ذلك أنّ طبيعة الكتابة العربيّة لا تسجِّل إلّا الحروف، أي الصوامت وحروف المدّ واللّين، وأنّ كثيرًا من حروفها يتشابهُ فلا يفرُق بينه إلّا النقط، ظهرت لنا خصوصيّات المدوَّنة العربيّة التي لا يُشبه وضعُها وضعَ مدوَّناتِ لغاتٍ أنجزت معاجمَها التّاريخيّة مثل الإنجليزيّة والفرنسيّة والألمانيّة، فهي مدوَّنات لِلُغات يعود فيها الكتاب المطبوع إلى القرن السّادس عشر، وكثيرٌ من مصادرها طُبع في حياة مؤلِّفُه، ونُقل مطبوعًا منذ البداية؛ فلا يحتاج إلى ما تحتاج إليه مصادر العربيّة من تدقيق وطول نظر.

ينضاف إلى ذلك أنّ كثيرًا مما نُشِرَ موسومًا بأنّه مُحَقَّقٌ قد غلبت عليه العجلةُ. ويزداد الأمرُ صعوبة حين تُعادُ طباعةُ الكتاب المطبوع لمعالجته؛ فقد يوقفُ على كثير ممّا فرَط من أيدي الطابعين عند تحويل النّصوص وطباعتها على نحو قابل للمعالجة، فيقعُ فيها تصحيف أو تحريف يشبه ما وقع للمحقّقين عندما نظروا في النّصوص الأصليّة وحقّقوها.

وقد احتفى المعجمُ بالنّصوص الّتي حقَّقها الأَثْباتُ وقدّمها على غيرها، وصحّح ما اعترى بعضها من تصحيف أو تحريف.

4- مصادر المعجم والموثوقيّة العلميّة:

كانت قضيّة النّحْل من أبرز المصاعب المتّصلة بمدوَّنة القرون الأولى، وقد نبّه القدماءُ إليها وانتقدوها واحترزوا منها في حديثهم عن الشّعراء وشعرهم. ومن الأدلّة الطّريفة على هذا النّحل أنّ عددًا من علماء العربيّة ومنهم ابنُ الشَّجَريّ (542هـ/1147م) في أماليه، وابنُ الأثير (637هـ/1239 م) في كتابه "المثَل السائر"... عَدّوا بِشْرَ بن عوانة من بين الشعراء الجاهليّين، وهو شخصيّةٌ مبتدَعة في مقامات بديع الزمان الهمذانيّ (398هـ/1008م) ليس لها أيُّ وجودٍ في التّاريخ.

ونظرا لما لهذه الظّاهرة من أثر سلبيّ في نسبة الأقوال إلى أصحابها والتّأريخ لها، قام المعجم ابتداءً باستبعاد كلّ مصدر يتطرّق إليه الشّكّ، أو تحتمل نسبته أو تأريخه قدْرًا من الارتياب، من مثل: كتاب الجمل المنسوب إلى الخليل، وكتاب غريب القرآن لعبد الله بن عباس (ت 68هـ)، والتفسير المنسوب لجعفر الصادق (ت 148هـ)، وشعر الإمام أبي حنيفة النعمان بن ثابت (ت 150هـ)، والعقيدة لمحمّد بن الحسن الشيباني (ت

189ه)، والأمالي لمحمد بن حسن الشيباني (ت 189ه)، وكتاب الزّيادات لمحمّد بن الحسن الشيباني ، والمبتدأ في قصص الأنبياء المنسوب لابن إسحاق (ت 150 أو 151ه)، ومنتخب الكلام في تفسير الأحلام لابن سيرين (محمد بن سيرين البصري) (ت 110ه)...

5- مصادر المعجم وضوابط اختيار الطبعات:

من معضلات النّصّ العربيّ المستحدثة انتشار الطّبعات التّجاريّة الّتي تفتقد إلى أدنى قواعد الطّباعة والتّحقيق. وتلافيًا لتسرُّب مثل هذه الطّبعات إلى مدوّنة المعجم، كان لا بدّ من تخيُّر أوثقِها وأدقِّها، وهو أمر تطّلب الكثير من التّأنّي، ولذلك رُصدت الطّبعات المختلفة لمصادر الببليوغرافيا، وخضعت للدّراسة والتّمحيص للمفاضلة فيما بينها باعتماد معايير علميّة تسمح بالوصول إلى الطبعة الأفضل. وكان من أهمّ معايير المفاضلة:

- كون المحقِّق من كبار المحقِّقين -عربًا ومستشرقين- أو من أولي العلم المشهود لهم بالدّراية والتّجويد والإتقان في هذا الباب.
- صدور الطبعة عن مؤسّسات علميّة مرموقة تخضع مطبوعاتها للتّحكيم العلميّ، كمجامع اللّغة العربيّة، أو دور نشر عُرِف عنها تحكيم نشراتها، والعناية بها.
- تنوُّع النُسَخ الّتي اعتمد التّحقيقُ عليها، وقِدَمُها وتدقيق ناسخِها.
- تأخُّر الطبعة، واشتمالها على ما لم تحظَ به سابقاتها سعةً وتحقيقًا.
- كون الطبعة رسالة جامعيّة، مطبوعة، تطلّب إنجازها أناةً وإتقانًا، وتمّت إجازتها بدرجة عليا.

بيد أنَّ هذه المعايير قد لا تكون حاسمة في عدد غير قليل من منشورات المرحلة الأولى قبل القرن الثّاني للهجرة خاصّة، فيُحتاجُ في بعض كتب تلك المرحلة إلى عدد من الطّبعات -على سبيل الاحتياط- بغية الوصول إلى مدوَّنة شبه جامعة لا تُفرِّط في أيِّ جزءٍ من التّراث. يُضاف إلى ذلك أنَّ النّصوص -برغم اصطفائها - لا تُؤخذُ مسلَّماتٍ، بل يخضع كلّ نصّ منها لتمحيص المحرِّر المعجميّ تحقيقًا، وتدقيقًا، وضبطًا، وتحرِّيًا لصحّة ما جاء فيه، الأمر الّذي يُقلّل من احتمالات الخطأ أو الزّلل. ويعتمد المحرِّر في استقراء النّصوص، ولا سيَّما نصوص المرحلة الأولى، منهجًا يقوم على فحص النّصّ بالمزاوجة بين الانسجام البنيويّ، والاتّساق مع السياق الخارجيّ.

وقد اتّبع معجم الدّوحة منهجًا صارمًا في تحرير شواهده، وبناء مداخله، منهجًا يحرص فيه على عدم إدخال ما ليس من كلام العرب، أو إخراج ما هو منه، فالتزم ما يلي:

- أوّلًا: مراعاة معهود العرب في كلامها، فلا يستنبط من الشّاهد معنى ليس من معهود كلام العرب.
- ثانيًا: عدم إثباتِ معانٍ لا تدلّ عليها معطيات الألفاظ في سياقاتها.
- ثالثًا: عدم إثبات ألفاظٍ لا تدلُّ عليها معطيات الشّاهد الصّحيح.

- رابعًا: عدم تَرْك سياقاتٍ تحمل معانيَ جديدة.

وانسجاما مع هذه الضوابط قُدِّمت المصنّفاتُ المُحقّقة على غير المحقّقة، واستُبعَدت الطّبعات التّجارية الصادرة عن دور النّشر غير الموثوقة، واستبدل بها غيرها.

الفصل الرّابع: مدوَّنة المعجم

يُمثّل بناء المدوَّنة اللّغويّة أهمّ خطوة من خطوات الصّناعة المعجميّة في العصر الحديث. وعليها يُعتمد في استخلاص مادّة المعجم وسياقاته؛ وتُعدُّ المدوَّنة من أهمّ الأدوات في إنجاز المعجم التّاريخيّ؛ إذ يتمّ تأريخ ظهور الألفاظ، وتطوُّر الدّلالات من خلالها. وقد كان غيابُ هذه المدوَّنة من بين العقبات الّتي حالت دون إنجاز معجم تاريخيّ للّغة العربيّة.

والحقيقة أنّ المعاجمَ العربيّة لا يمكن عدّها قسما من المدوّنات لأسباب منها:

أ. أنها لا تُقدِّم كبيرَ عونٍ في مجال التأريخ للألفاظ وتطوّراتها الدّلاليّة، ولا في اطراد ذكر الشواهد مصحوبة بمستعملها، بل لقد أسهمت إلى حدٍّ كبيرٍ في اتّساع الفجوة بين ما فيها وما في النّصوص؛ لأنَّها اعتبرت أنّ لغة العرب أصابها الفساد الّذي أضعف السّليقة؛ بسبب الاختلاط بالعجم، فصرفتْ همَّها إلى لغة عصور الرّواية والاحتجاج.

ب. أنها أهملت العاميّ، وإن كانتْ نماذج منه غيرُ قليلة موجودةً، في معجم العين للخليل بن أحمد وفي غيره. وأهملت ما ولَّده العرب بعد القرن الثّاني للهجرة من ألفاظ ومصطلحات تدلُّ على حيويّة اللّغة العربيّة وعلى تطوّرها؛ فإنّ المولّد فيها دالٌّ على تجاوزها لمرحلةٍ كانت فيها لغةً واصفة للمَلَكة الشّعريّة الأدبيّة العربيّة مضافًا إليها ما عُرِفَ بالعلوم الإسلاميّة وعلوم اللّسان، إلى مرحلةٍ جديدةٍ أصبحتْ فيها واصفةً للحضارة والصّنائع والعلوم الدّقيقة معبرّةً عنها في المشرق وفي المغرب على السّواء. ولم يكن المولَّدُ خارجًا عن الفصيح أو مفْسِدًا له، بل كان امتدادًا له ومنتمِيًا إليه في أنظمته الصّرفيّة والنّحويّة والمعجميّة. وما حدث إذن من تطوّر في العربيّة المولَّدة بعد عصر الاحتجاج يُعَدُّ تطوُّرًا في العربيّة الفصحى ذاتِها.

ج. لم تقم المعاجم العربيّة الحديثة والمعاصرة بشيءٍ كبيرٍ في سبيل سدِّ هذه الفجوة، كما لم يكن للمعاجم المجدِّدة فيها سوى إضافاتٍ قليلة اعتمادًا على مدوَّناتٍ جزئيّةٍ قليلة، لا يمكن أنْ

تُمثِّلَ العربيّةَ في أطوارها المختلفة، ولا تُمثِّلَ العربيّة الحديثة والمعاصرة تمثيلًا صادقًا، ولا أن تؤرِّخ لها.

لهذه الأسباب وغيرها، كان من أولى مهامّ معجم الدّوحة التّاريخيّ للُّغة العربيّة إعداد مدوَّنةٍ تمثيليّة يمكن الاستنادُ إليها في وصف العربيّة، وفي التّأريخ لمبانيها ومعانيها الممتدّة في الزّمان والمكان. وكان لا بُدَّ من أن يتحقَّق في هذه المدوَّنة عددٌ من الشروط الضروريّة أهمها:

- الأصالة؛ فيكون النّصّ الّذي في المدوَّنة نصًّا حيًّا أُنشِئ لأغراض التّواصُل؛ وليس نصًّا أنشأه صاحبُه ليكون جزءًا من هذه المدوَّنة.
- الشمول؛ فتشمل نماذج مختلفة من نصوص العربيّة على اختلاف الأزمنة والأمكنة والفنون من العصر الجاهليّ إلى العصر الحاضر.
- الوسم؛ فيُسجَّل طبيعة الوثيقة، ومؤلّفها، وتاريخها، ومكانها، وناشرها، ومكان نشرها، وما يمكن أن يكون له أثرٌ في فهمها وتعريف ألفاظها في سياقها التّاريخيّ.
- صحّة التّمثيل؛ فتكونُ المدوَّنة صورة حقيقيّة عن الواقع اللّغويّ المراد وصفه.
- الحوْسَبة؛ إذ لا يُستطاع من دون الحوسبة التّحكّم في سيْل من النّصوص الممتدَّة في الزّمان والمكان والمعارف، ومعالجتها وهيكلتها.

ومما لا ريبَ فيه أنّ المدوَّنة الشّاملة أصدقُ تمثيلًا للواقع اللّغويّ. غير أنّ هذه المدوَّنة الشّاملة في العربيّة غايةٌ لا تُدرَك؛ إذ لا يمكن لأحد أنْ يزعم أنّه يستطيع أنْ يجمع كلَّ نصوص العربيّة من أوّل استعمال لها حتّى العصر الحاضر. ولذلك تقرَّر اعتمادُ عدّة (مناهج) في صناعة مدوَّنة معجم الدّوحة التّاريخيّ للُّغة العربيّة، بحسب ما يناسب كل مرحلة:

أ- منهجٌ أقرب إلى الشمول، يجمع نصوص العربيّة المطبوعة (غير المخطوطة) ونقوشها في مرحلتها الأولى حتى نهاية القرن الثّاني للهجرة.

وقد كان اختيار مدوَّنة شبه شاملة للمطبوعات والنقوش في المرحلة الأولى لأسباب منها:

- أنّها مرحلة مؤسِّسة؛ لأنّ فيها النّصوص التّاريخيّة الأولى الّتي وصلت إلينا قبل الإسلام وبعد ظهوره.
- أنّ عدد نصوصها ليس كبيرًا، قياسًا بعدد نصوص المراحل التّالية.

ب- منهجٌ انتقائيٌّ تمثيليٌّ في المراحل التّالية، حتّى القرن الثّامن عشر. وقد دعا إلى الانتقاء تعذّر الإحاطة بكلِّ ما أُنجِز في العربيّة في هذه الفترة الممتدة. ويحرص هذا المنهج الانتقائيّ على صحّة التّمثيل اعتمادًا على اختيار عددٍ من النّصوص تمثِّل اللّغة الموصوفة في تنوُّع مجالاتها وأغراضها ومؤلِّفيها وأزمنتها وأمكنتها ومستوياتها، إلخ.

ج- منهج شبه استقصائي لما أمكن توفيره من مصنّفات القرن التّاسع عشر (1801م/ 1900م)، لاعتبارات علميّة تجسّد خصوصيّة اللّغة العربيّة في هذه الفترة، والقدرة النسبيّة على تجميع ما صنّف في هذا القرن.

د- منهج قائم على العيّنة، ومستند إلى المعاينة العشوائيّة الطبقيّة. وقد روعي في بناء هذه العيّنةِ البليوغرافيةِ التّمثيل لِلُغة القرنين العشرين والواحد والعشرين(1901م/2023م) في مستوياتها اللّغوية، وفي أبعادها الزّمانيّة والمكانيّة، وفي مجالاتها العلميّة والمعرفيّة والفنيّة؛ وهي بذلك تختلف عن ببليوغرافيا المراحل السّابقة الّتي اتّجهت إلى تحقيق نوع من الشّمول وبُنيت على معايير الانتقاء الموجّه.[7]

1- نصوص المدوّنة المطبوعة:

أُعِدَّت ببليوغرافيا هذه المدوَّنة اعتمادًا على النّصوص المطبوعة، دون غيرها، واستُبعدت الرسائل الجامعية غير المطبوعة، والمخطوطات أيًّا كانت أهمّيتها، وذلك لأنّها لا تسمح بالتّوثيق منها لافتقارها إلى البيانات التّوثيقيّة المعتمدة، لكن المعجم منفتح على ما طُبع أو حُقِّق منها في أيّ مرحلة من مراحل إنجازه.

تُشكِّلُ الدّواوينُ الشّعريّة ما يقرُبُ من ثُلثَي مدونة المرحلتين، الأولى والثانية حتى العام 500 هـ، وليس هذا الأمر بمستغرَب؛ فلقد كان الشعرُ ديوان العرب قبل الإسلام، ولم يَحفظ لنا التّاريخُ من النّثر إلّا أقلّ القليل، ثمَّ تعزَّز دَورُ النّثر في الإسلام وقويَ في القرن الثّالث للهجرة وما تلاه.

وتشكِّلُ النّصوصُ الدّينيّة في علوم القرآن والتّفسير، والحديث، والفقه وأصوله، والعقيدة. نسبة لا بأس بها من مصادر المدوّنة.

وتتوزّع النّسب المتبقيّة على كتب اللّغة، والتّاريخ والجغرافيا والرّحلات، والخُطَب، والمُحاورات، والرسائل، والتوقيعات، والوصايا، والأمثال، والصحف، والمجلات، والعقود، والمعاهدات، وكتب القانون والفلسفة والعلوم: الطب والصيدلة، والفلك والرياضيات، والحيل والفيزياء...

2- النّقوش:

تُعَدّ النّقوش مصدرًا مهمًّا ومُكمّلا لمصادر العربية المُؤسِّسة، إذ تُرفِد المعجمَ بمادّة غزيرة تُسهم في بيان الأصول التّاريخيّة لكثير من المفردات. ويزيد من أهمّيّة النّقوش أنّ كثيرًا من موادّها لم يَشُقَّ طريقه إلى المعاجم العربيّة، فضلا عمّا تتضمّنه هذه النّقوش من معلومات ثقافيّة وتاريخيّة.

وقد تضمّنت القائمة النّهائيّة للنّقوش قرابة سبعين عنوانًا تقع في صنفين كبيرين:

---

[7] أنجزت العيّنات بمساعدة "وحدة قياس الرّأي العامّ العربيّ"، التّابعة للمركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات، انطلاقا من فهرس الإصدارات العربيّة الّذي جَمَع ما أمكن من عناوين المؤلفات العربيّة في القرنين العشرين والواحد والعشرين.

- أوّلهما النّقوش العربيّة الشماليّة العتيقة.
- وثانيهما النّقوش العربيّة القديمة.

2-1- النّقوش العربيّة الشماليّة العتيقة:

تُنبِئنا النّقوش والمخربشات على الواجهات الصخريّة، المكتشَفةُ في المناطق الشماليّة من الجزيرة العربيّة، بحراك حضاريّ لم يحظَ لدى المؤرّخين واللّغويّين العرب القدماء والمُحْدَثين بالاهتمام الّذي يستحقّه. ويعود تاريخ معظم هذه النّقوش إلى الألْف الأوّل قبل الميلاد حتّى القرن الرّابع الميلاديّ تقريبًا. وهذه النّقوش ليست عربيّة خالصة، ووصفها بالعربيّة الشماليّة مردّه إلى ارتباطها بما كان في شمال الجزيرة العربيّة من وضع لغويّ له وجوهٌ متعدّدة، وهذه النّقوش أحدها. وهي أصنافٌ، ومنها:

- **النّقوش الصفويّة**، وهي منسوبةٌ إلى "الصَّفا" في منطقة الحَرّة جنوب شرق دمشق، ثم أُطلقت هذه التّسمية على سائر النّقوش المنتشرة في المناطق الجنوبيّة الشرقيّة منها. وثمّة ما يزيد على خمسة وعشرين ألف نقش ممّا وُثّق من خلال المسوحات والمكتشفات الّتي بدأت منذ عام 1857م، وإن بقي كثير منها غير منشور. ويغلب على هذه النّصوص المكتوبة بلغة قريبة من العربيّة التي وصلتنا من المراحل المبكرة من العصر السابق على الإسلام الذي يطلق عليه العصر الجاهلي، الطابعُ البدويّ القائم على التّرحال والوقوف على أطلال الأحبّة، واستذكار الموتى، وغير ذلك من الموضوعات المتّصلة بالحياة اليوميّة، علمًا بأنّه لم يُعثر حتّى الآن على نقوش تحوي نصوصًا أدبيّة أو تاريخيّة طويلة.

- **النّقوش الثّموديّة**، وتشتمل على:

أ- النّقوش التّيماويّة؛ وتُعرف أيضًا بالثموديّة، وتُعدّ من أقدم النّقوش العربيّة الشماليّة العتيقة، وقد وصل إلينا أغلبُها موثّقًا لبعض الأحداث الّتي مرّت على منطقة تَيْماء وما حولها، ومن ذلك إقامة الملك البابليّ (نبونيد) فيها في القرن السّادس قبل الميلاد.

ب- النّقوش الحسماويّة؛ وكانت تُعرف سابقًا بالنّقوش التّبوكيّة الثّموديّة، وتُعَدّ أهمّ الأنماط الثّموديّة وأكبرها عددًا، ويتركّز أكثرها في منطقة وادي رمّ في المنطقة التي أصبحت في القرن العشرين المملكة الأردنّية، ويمتدّ تاريخ هذه النقوش من النّصف الثّاني من الألف الأوّل قبل الميلاد حتّى القرنين الأوّلين للميلاد.

ج- النّقوش الدّادانيّة/اللّحيانيّة؛ وموطنها دادان الّتي تُعرف اليوم بالعُلا فيما أصبح المملكة العربية السعودية في القرن العشرين، وترجع هذه النقوش بمجملها إلى الألف الأوّل قبل الميلاد.

2-2- النّقوش العربيّة القديمة:

يُطلق هذا الاسم على مجموعة من النّقوش العائدة إلى فترة ما قبل الإسلام، وهي من أرومة اللّغات الساميّة، وتحديدًا من اللّغات العربيّة الشماليّة الّتي تندرج في إطارها العربيّة القديمة، والكلاسيكيّة، والوسيطة، علاوةً على اللّهجات المحكيّة القديمة والمعاصرة. وقد كُتب أقدم النّقوش العربيّة القديمة بالخطّ السبئيّ (المُسند) في القرن الثّالث قبل الميلاد، كما وصلتنا نقوش تشهد على مرحلة انتقاليّة كُتبت فيها العربيّة بالخطّ النبطيّ الآراميّ الّذي تطوّر عنه الخطّ العربيّ.

من الصّعوبات التي يواجهها دارسو النّقوش العربيّة القديمة مُعاصرتُها لعدد من لهجات النّقوش العربيّة الشماليّة العتيقة، إذ رغم وجود فوارق واضحة بين المجموعتين، قد لا يكون من الميسور في بعض الحالات التّمييز الدّقيق بينهما نظرًا لتقاربهما، ولأنّ طبيعة كتابتهما الّتي تخلو من الصّوائت القصيرة لا تسمح دائمًا بقراءة المفردات على وجهها. وممّا يزيد دراسة هذه النّقوش صعوبةً أمور تتّصل بمدى معرفتنا بها، وعدم الحسم في تفسيرها أحيانا.

وقد عُثر على نقوش كُتبت بالخط السبئيّ (المُسند) في قرية (الفاو) الّتي كانت عاصمة لقبائل قحطان ومَذحِج، وكانت واقعة تحت الأثر الثّقافيّ لمملكة سبأ. كما عُثر على نقوش بالخطّ النّبطيّ من أشهرها نقش (عين عَبَدة) الّذي قد يرجع إلى ما قبل العام 150 للميلاد، ونقش (النّمارة) في العام 328 للميلاد (وجميعها في اليمن)، فضلًا عن نقوش أخرى كنقش (زَبَد) و(أمّ الجِمال) وغيرهما في بلاد الشام. وثمّة مجموعة من النّقوش تمتزج فيها العربيّة القديمة بلغات أخرى منها النقشُ الجنائزيُّ الموسوم بـ JSNab17 من (الحِجر) أو (مدائن صالِح) شرقي العلا الّذي يعود تاريخه إلى العام 267 للميلاد.

ومما لا شكّ فيه أنّ هذه النّقوش بجميع أنواعها شكّلت رافدا لغويًّا مهمًّا من روافد معجم الدّوحة، وقيمة تاريخيّة وحضاريّة تضاف إلى رصيد ألفاظه المتنوّعة الضّاربة في القدم.

الفصل الخامس: أصناف الوحدات المعجميّة ومنهجيّة تحريرها

1- الألفاظ واشتقاقاتها:

يُعنى معجم الدّوحة بالتّأريخ لألفاظ اللّغة العربيّة المستعملة في النّصوص، ولما اشتق منها؛ كاسم الفاعل، واسم المفعول، واسم الزمان واسم المكان... وغيرها، ويُراعَى في تعريف المشتقات المعنى النَّوويّ الّذي يتضمّنُه الجذرُ اللُّغويّ إلى جانب المعنى الصرفيّ لها، بما يتناسَبُ دلاليًّا وصِيغَ تلكَ المُشتَقّاتِ الصّرفيّة. وهو بهذا يؤرّخ للألفاظ، ومعانيها، ومشتقاتها، وأبنيتها، وجموعها، ولغاتها.

2- ألفاظ الحياة العامّة:

يُعنى معجم الدّوحة برصد ألفاظ اللّغة العربيّة الفصيحة ومعانيها، وقد حسم موقفه منذ البداية باستبعاد العاميات، واللّهجات المحليّة، ولغة التّواصل الاجتماعيّ، إلّا أن العصر الحديث تضمّن ألفاظا تعبّر عن تفاصيل الحياة العامة: عربية الأصل، أو مُحوّرة عن العربية، أو مُولّدة توليدًا شعبيًّا، أو مقترضة من إحدى اللّغات الأجنبية، وتتجلى في بعضِها خصوصياتُ الجهات والأوطان. وقد انتقل كثير من الألفاظ من الاستعمال الشّفويّ إلى الكتابة، ومن المحدوديّة إلى الشّيوع، وتخلّل عددا من النصوص الفصيحة المنشورة في الحوارات ونحوها.

وقد اعتمد معجم الدّوحة، في التعامل معها، مجموعة من الضوابط أهمّها:

1- تُحَرّر مداخل معجميّة لألفاظ الحياة العامّة الواردة في نصوص عربيّة فصيحة، شائعةٍ بين الكتّاب، في الحالات الآتية:

أ. الألفاظ العربيّة الّتي اكتسبت دلالات مستحدثة في الحياة العامّة، مثل: العِيش بمعنى الخبز، والطَّهارة بمعنى الخِتان، والحَرَامِيّ بمعنى اللّص، والسُّفرة بمعنى المائدة، والفكَّة للقِطع الصغيرة من النّقد، والشِلَّة بمعنى الثُلَّة، والشَّنَب بمعنى الشّارب، والماهيّة بمعنى الرّاتب...

ب. ألفاظ الحياة العامة النّاتجة عن القياس على أوزان العربية، أو النّاتجة عن التّوسع في الاشتقاق، مثل: (تَمَرْجَلَ) على وزن تَمَفْعَلَ، و(اسْتَعْبَطَ) على وزن اسْتَفْعَلَ، و(تَحْوِيشَة) على وزن تَفْعِيلَة.

ت. ألفاظ الحياة العامّة الّتي أقرّتها مجامع اللّغة العربيّة، أو الواردة في المعاجم المعتمدة، مثل (المعجم الوسيط، والمعجم الكبير، ومحيط المحيط، ...).

2- لا تُحرّر مداخل معجميّة لألفاظ الحياة العامّة الّتي تخالف الأصول والقواعد الصرفية والصوتيّة، في مثل الحالات الآتية:

أ. الألفاظ الّتي تخالف الأصول والقواعد الصرفيّة: مثل: (اللافت) في (الملفت)، و(أخصائي) في (اختصاصي)، وجَلَيْته في جَلَوْته، ودَعيْتُه في دَعوْته، وشكَيْته في شكَوْته، وكَسيْته في كَسوْته...أو قلبت ياؤها واوًا، مثل: زاود مزاودةً في زايد مزايدة.

ب. الألفاظ التي تخالف الأصول الصوتيَة، مثل: حَمْرة، وصَفْرة، وخَضْرة، في حَمْراء، وصَفْراء، وخَضْراء، وصَحْرة في صَحْراء، وحُبْلة في حُبْلَى، وتوم في ثوم، وديب في ذئب، وضِّل في ظِّل، ومَزهب، في مَذهب.[8]

3- المصطلحات العلميّة:

تشكِّلُ المصطلحات جزءًا مهمًّا من الإرث اللّغويّ في المعجم اللّغويّ العامّ؛ فكثيرٌ من ألفاظ اللّغة العامّة الّتي يُؤرِّخ المعجم لها كانت في أصل استعمالها مصطلحات شاعت حتّى صارت جزءًا من الرّصيد اللّغويّ العامّ. وكثيرٌ من المصطلحات كان في أصل وضعه ألفاظًا من اللّغة العامّة قبل أنْ يتخصَّص استعمالُه في حقلٍ معيّن من حقول المعرفة.

وقد شهدت نهاياتُ القرن الثاني للهجرة وما تلاه، حركةً علميّةً واسعةً أدَّت إلى ولادة عددٍ كبيرٍ من المصطلحات في شتّى العلوم والفنون. وقد اعتمد هذا التوليد اعتمادًا أساسيًّا على استخدام ألفاظ اللّغة العامّة بتحميلها معان جديدة؛ لتستجيب لحاجات الحضارة النّاشئة. غير أنّ المعاجم العربيّة القديمة الّتي كانت مشدودةً إلى معايير الفصاحة، ومنحازة إلى اللّغة الأدبيّة، لم تسجِّل هذا التطوُّر؛ لاعتبارات مختلفة منها ما عدّته "فساد" اللّغة.

ونظرًا لظهور مصطلحاتٍ جديدة صارت جزءًا من اللّغة العامّة، ونشوء دلالاتٍ اصطلاحيّةٍ جديدة صارت محطّةً من محطّات التطوُّر الدّلاليّ لكثير من ألفاظ العربيّة، كان لا بُدَّ من أنْ يُسجِّل معجم الدّوحة هذا

[8] ينظر الدليل المعياري، ص 42

التطوُّر الحاصل الّذي جعل اللّغة العربيّة لغةً قادرةً على استيعاب التّراث العلميّ القديم وتطويره ونشره، وقد توجّهت العناية إلى بناء مداخل للمصطلحات العلميّة الواردة في المدوّنة.

وقد استُقيت المصطلحات من مصادر في العلوم الشرعيّة كعلوم القرآن وقراءاته، وعلوم الحديث، والفقه والأصول ومقاصد الشّريعة، وعلوم الفلسفة والمنطق، والكلام والتّصوّف والسّلوك، والتّاريخ والسير والجغرافيا، والتراجم والأنساب...، والأديان اليهوديّة والمسيحيّة والفرق والمذاهب، وفي العلوم الأدبيّة واللّغوية كعلم الأصوات والنّحو والصّرف، والخطّ والإملاء، وفقه اللّغة واللّسانيات، والعروض والقوافي والموسيقى والفنون، والنّقد والبلاغة...، وفي علم الفلك، والطب والصيدلة والتّشريح، والمناظر والحيل والأثقال، والفلاحة والنّبات، فضلا عن علوم العصر المستحدثة...

وقد أُخضِع تحرير المصطلحات للضّوابط العلميّة والمنهجيّة المتّبعة في سائر موادّ المعجم، مع مراعاة خصوصيّتها المُحدّدة في دليله المعياريّ، واعتُبر كلُّ لفظ يدلّ على مفهوم مخصوص، في نصٍّ من نصوص العلم، عند أهل علم من العلوم مصطلحًا يقتضي تعريفًا مفهوميًّا مختلفًا عن التعريف اللّغويّ العامّ.

واستند تحرير ألفاظ المصطلحات في المعجم للضّوابط الآتية:

1. تُعامل الوحدة المعجميّة معاملةَ المصطلح إذا عُدِل بها عن معناها اللُّغويّ العامّ إلى معنى آخر خاصّ في حقل معرفيّ محدّد، ودلّت على مفهوم في حقل معرفيّ محدّد، مختلف عن التّعريف اللّغويّ العامّ.
2. الأصل أن يرد المصطلحُ في نصّ من نصوص حقل معرفيّ محدّد، ولكن إذا ورد وكان ظاهرَ الدّلالة على الاستعمال الاصطلاحيّ في نصّ عامّ عُدّ مصطلحا.
3. يُراعى التطور المفهوميّ الحادث في المصطلح، مفردًا كان أو مركّبًا، ولا يُعدّ تنويع تعريفات المصطلح الواحد في المجال الواحد دليلا على تطوره، ولا مسوّغًا لِعدِّه مصطلحًا جديدًا؛ ويُكتفى ببناء مدخل واحد له انطلاقًا من أقدم سياق متوفر في المدونة.
4. يحتفظ بتعريف المصطلح المعرّف في مصدره الأصليّ. وإذا ورد دون تعريف، يَجتهد المحرِّر في صياغة تعريف مناسب له، يعكس مفهومه المستعمَل به في سياقه ونصّه وتاريخه، ويستعين بما ورد في كتب العلم المنتميّة إلى المرحلة، والكتب المتخصّصة، والمعاجم الاصطلاحيّة.
5. تُوثّق التّعريفات المقتبسة حرفيًّا من مصادرها في خانة ملحوظات التّعريف الخاصة بالنّشر.
6. إذا دلّ المصطلح على مفهومين مختلفين في علمين اثنين أو أكثر، يُخصّص لكلّ مصطلح مدخل مستقلّ.
7. إذا تغيّر مفهوم المصطلح في العلم الواحد، يبنى له مدخل مستقلّ.

8. إذا استعير المصطلح من علمٍ إلى علم، ولم يتغيّر مفهومُهُ، فإنّه يُكتفى في تحريره وتعريفه بالسّياق الأقدم الّذي ورد فيه في المدونة، على أن يُصنّف ضمن حقله الأصيل من دون النّظر إلى حقل المصدر الوارد فيه.
9. تُحرّر المصطلحات النّاتجة عن التّركيب الوصفيّ أو الإضافيّ، الدالة على التقسيمات والأنواع ونحوها، في مدخل الجزء الثاني، ما دامت لا تحدث تغييرًا في المفهوم الأصلي للجزء الأول، وفق الأمثلة الآتية: حرف الجر، حرف التأسيس، حرف الإشباع: يُحرّر مصطلح (حرف) في الجذر (ح ر ف)، ويُحرّر (الجرّ) في الجذر (ج ر ر)، و(التّأسيس) في (ء س س)، و(الإشباع) في (ش ب ع).
10. الغالب أن يرِد المصطلح اسمًا أو مصدرًا، ولا يوسم الفعل أو المشتقّ بمصطلح، إلا إذا دلّ على خصوصية مفهومية، لا لمجرّد اختلاف دلالته الصرفية الاشتقاقيّة التي يمكن التعبير عنها بالإحالة.
11. إذا دلّ اللّفظ الوارد في القرآن الكريم أو الحديث النبويّ على مفهوم خاصٍّ لا ينتمي لعلمٍ من علوم الشريعة، مثلِ: الفسق، والإثم، والنّفاق، يوسم بـ"لفظ إسلامي".
12. إذا دلّ اللّفظ الوارد في القرآن الكريم أو الحديث النبويّ على مفهوم في حقل من حقول علوم الشّريعة: كالفقه وعلم أصول الفقه وغيرهما، يوسم بـ"مصطلح"، ويعيّن الحقل الّذي ينتمي إليه.
13. إذا دلّ اللّفظ الوارد في القرآن الكريم أو الحديث النبويّ على مفهوم في العلوم غير الشرعيّة كالطبّ، والفلك، والرّياضيات...، لا يوسم بمصطلح.

ولا يُعدُّ مصطلحًا في معجم الدوحة ما يأتي:

أ. ما يعرّف بالماصَدَق (أي بالإحالة العينيّة، أو المحتوى)، ولا يقبل التّعريف المفهوميّ، مثل: أُمّ الكتاب: سورة الفاتحة، وعروس القرآن: سورة الرحمن.

ب. العبارات الإسناديّة ونحوها، مثل:

- المَبَادِئُ القِيَاسِيَّةُ غَيْرُ ذَاتِ الوَسَطِ: المُقَدِّمَاتُ الَّتِي لَا تُوجَدُ مُقَدِّمَاتٌ أَقْدَمُ مِنْهَا.
- المَبْدَأُ القَرِيبُ لِلْحَرَكَةِ الإِرَادِيَّةِ: القُوَّةُ المُحَرِّكَةُ الَّتِي فِي عَضَلَةِ العُضْوِ.

ج- جموع المصطلح ولغاته المسبوقة المعنى، مثل: (مبادئ) تُبنى له جذاذة مبنى، ولا يُعدّ مصطلحًا، إذا كان مفهومه مسبوقًا في المفرد (مبدأ).

د- المصطلحات الأعجمية التي ظلّت على هيئاتها في لغاتها الأصلية، ولم تُعرّب، ولم تشِعْ في الاستعمال العربي، مثل (قاطيغورياس).

هـ- أسماء النبات والشجر، والثمار، والمعادن، والآلات، وأعضاء الجسم، ونحو ذلك، مثل:

الأَنِيسُون، والبَلَسَان، والذَّهَب، والأَصْطُرْلَاب، والحَدَقَة...[9]

4- النّظائر الساميّة:

من القضايا التّاريخيّة المهمّة التّي عُنِي بها معجم الدّوحة التّاريخيّ للُّغة العربيّة إيراد نظائر الجذور والمفردات العربيّة في أخواتها الساميّات، وذلك انطلاقًا من واقع انتماء العربيّة إلى مجموعة اللّغات الساميّة (ويسمّيها بعضهم تسميّات أخرى كالعروبيّة، واليعربيّة، والجزيريّة). وقد أُلحقت النّظائر الساميّة بمداخل كلّ جذر حيثما وُجدت تلك النّظائر، وكان الاختيار أن توضع في آخر المادّة، لا في صدرها، دفعًا للإيحاء بأنّ هذه النّظائر تمثّل أصلًا للاستعمال العربيّ وتفرّعاته الدلاليّة.

وفيما يلي قائمة باللّغات واللّهجات الساميّة، قديمها وحديثها، الّتي جرت المقابلة على أساسٍ منها، مع التّاريخ التّقريبيّ لاستخدامها، وقد اعتُمد هذا التّرتيب في إدراج الموادّ المقارنة:

1. الأكّاديّة: من 2650 ق.م. حتى القرن الأوّل للميلاد.
2. الأوغاريتيّة: من القرن الرّابع عشر ق.م. حتّى القرن الثّاني عشر ق.م.
3. الفينيقيّة: من القرن العاشر ق.م. حتّى القرن الرّابع أو الخامس للميلاد.
4. العبريّة: من القرن العاشر ق.م. حتّى القرن الثّاني للميلاد.
5. الآراميّة الفلسطينيّة: من القرن الثاني للميلاد حتّى القرن الثّاني عشر للميلاد.
6. الآراميّة البابليّة: من القرن الرّابع للميلاد حتّى القرن الحادي عشر للميلاد.
7. السريانيّة: من القرن الرّابع للميلاد حتّى اليوم.
8. المهريّة والجبّاليّة والحرسوسيّة والسّقطريّة (عربيّة جنوبيّة معاصرة): تحتفظ بظواهر لغويّة قديمة وما تزال مستعملة حتّى اليوم، إلّا أنّ تراثها شفويٌّ يصعب تحديد بداياته. ولا يخفى مدى تقارب هذه اللغات بعضها من بعض، فالحرسوسيّة مثلا، لا تختلف عن المهريّة إلّا في نواحٍ معيّنة تتّصل بنطق بعض الكلمات وصوائتها، أو بورود لفظ مكان آخر، إلخ.
9. السبئيّة (عربيّة جنوبيّة قديمة): من القرن الحادي عشر ق.م. حتّى القرن السّادس للميلاد.
10. الجعزيّة: من القرن الثاني للميلاد حتّى القرن العاشر للميلاد.
11. الأمهريّة: من القرن الثّامن (وربّما من القرن الثّالث عشر) للميلاد حتّى اليوم.

[9] ينظر الدّليل المعياريّ، ص 35.

وهذه اللّغات واللّهجات السّاميّة هي الأكثر تمثيلا للمجموعة الساميّة، وتمثّل انتشارَها الجغرافي على مدى الخريطة الساميّة.

وقد اقتضى المنهج المتَّبع في ذكر النّظائر أن تُجمع المادّة من المعاجم الساميّة، سواءٌ منها الأحاديّ اللّغة والمقارن، ثم تُدقَّق الجذور الّتي لم ترد لها نظائر في هذه المظانّ لتُزاد في مواضعها. ولا يخفى أنّ هذا التوسّع في إيراد النّظائر الساميّة للجذور العربيّة غير مسبوق، وأنّه لو جُمعت جذاذات الجذور الّتي تمّت مقارنتها بنظائرها لكانت سِفرًا ضخمًا يخدم اللّغة العربيّة خدمةً جُلّى، ويؤرّخ للاستعمال العربيّ مقارَنًا بما في أخوات العربيّة. ولا يخفى أنّ هناك تفاوتًا في حجم النّظائر المرصودة بين مادّة وأخرى وبين لغة ساميّة وأخرى، وذلك تبعًا لِما وصلَنا من نظائر للعربيّة في كلٍّ من هذه اللّغات. فقد يكون في أحد الجذر مفردةٌ واحدة من النّظائر جاءت في لغة ساميّة واحدة، وقد يكون في جذر آخر نظائر كثيرة جاءت في معظم اللّغات الساميّة أو جميعها.

غير أنّ من الواجب -في مسألة تأريخ الاستعمال على النّطاق الساميّ- التّنبّه إلى أمر في غاية الأهميّة: فكون العربيّة أحدثَ شواهدَ من معظم أخواتها لا يعني مطلقًا أنّ دلالات ألفاظها مأخوذة من أخواتها الّتي ترجع شواهدُها إلى زمن أبعد، أو أنّ حداثة شواهد العربيّة تعكس حقيقة تاريخيّة من حيث النّشأة. وواقع الأمر أنّ في العربيّة ظواهر كثيرة -ولا سيّما في الأصوات والصّرف- تؤكّد قربها من اللّغة الساميّة الأمّ، أي تلك اللّغة الّتي يفترض علماءُ الساميّات وجودها ليفسروا العلاقات الصّوتيّة والصّرفيّة والنّحويّة والدّلاليّة بين تلك اللّغات. ومُؤدّى ذلك أنّ العربيّة قد تكون في كثير من ظواهرها أقرب إلى الأصل، وربّما أسبق في الاستعمال من بعض أخواتها، وذلك من النّاحية النّظريّة، وإن كانت الشّواهدُ الّتي وصلتنا متأخّرةً في الزّمن عن تلك الأخوات.

ومن خلال القوائم المقارنة الّتي تَرِد ملحقةً بالجذور، يُستفاد أمرٌ آخر بالغ الأهميّة، وهو جلاء "الأصول" التي تشتمل عليها دلالة الجذر، ونعني بـ"الأصول" ما أقام عليه ابن فارس معجمه مقاييس اللّغة من ذكرٍ للزُّمر الدّلاليّة للجذر؛ فهذا الجذر أصل واحد، وذاك أصلان، وذلك ثلاثة أصول، وهكذا.

من ذلك، مثلاً، الجذر العربيّ (ش ع ر)، فمقابِلاتُه في الساميّات تُظهر مندرجاته الدّلاليّة الّتي يمكن قسمتُها إلى زُمر أو أصول:

- فالمعنى الدّالّ على الشَّعر كائن في الأكاديّة والأوغاريتيّة والعبريّة إلخ.
- والمعنى الدالّ على الشّعير أو القمح كائن في العبريّة والآراميّة والسّريانيّة والمهريّة إلخ.
- والمعنى الدالّ على العلم بالشّيء كائن في الآراميّة والسّبئيّة، وهكذا.

وفي الجذر (ع ج ل) نقع على نظائر في الساميّات للدّلالات الرئيسيّة للجذر، ومنها ما يتعلّق:

- بالحيوان: (العِجل أو الحمار أو الظّبي).
- أو بالسّرعة: (عَجِلَ، حَثَّه على).
- أو بالدولاب: (عَجَلٌ، عَجَلَةٌ).

وتهيّء هذه القوائمُ المُقارَنةُ مادّةً غزيرة للدّارسين لتعيين "الأصول" الدلاليّة في العربيّة، ومحاولة ربط بعضها ببعض (كارتباط عَجَلَة العَرَبة بمفهوم السرعة)، وتطوّرها التّاريخيّ من الحقيقيّ إلى المجازيّ، بما يخدم فهمَنا للتّطوّر الدّلاليّ في العربيّة، ويعزّز إدراكَ مستخدم المعجم بأنّ هذه الجذور ليست مفردة؛ بل هي متّصلة بنظام عائلة أو أسرة لغويّة، تتفاوت من حيث تواريخُها، وشواهدُها، ومناطقُ انتشارها الجغرافيّ.

وممّا يُستفاد من قوائم النّظائر السّاميّة المثبَتة في المعجم، أنها اللّبِنة الأولى لدراسة التّطوّر التّاريخيّ للأصوات العربيّة، ومقارنته بسائر السّاميّات، ومن ثَمَّ باللّغة الساميّة الأمّ المفترَضة. وهذا مثال آخر على فائدة هذه النّظائر للباحثين في مجالات شتّى من تاريخ العربيّة. ويَحْسُن التّنبيه على أنّ الجذر العربيّ الواحد قد يقابله في لغةٍ ساميّة أخرى جذران اثنان أو أكثر، ولذا اجتهدنا في إيراد تلك المقابِلات حيثما وقعت.

وقد اعتمد معجم الدّوحة رموز النَّقْحَرة (أي الكتابة الصوتيّة) المعتمَدة عالميًّا لتبيان طريقة نطق الكلمات غير العربيّة، كما أنّه شفع ذلك -في العبريّة، والآراميّة، والسّريانيّة، والجعزيّة، والأمهريّة- بالحروف الأصليّة المستخدَمة لكتابتها.

يقدِّم المثالُ التالي من مادة (ء ج ر) نموذجًا لهذه النّظائر في المعجم:

(ء ج ر)
•**الأَكَّادِيَّةُ √ ʾ-g-r** *agārum* اسْتَأْجَرَ *agrum* أَجِيرٌ *agrūtu* تَأْجِيرٌ *igrum* أُجْرَةٌ *agurrum* طُوبٌ *igār* حَائِطٌ *ēkurru* مَعْبَدٌ *egertu* لَوْحَةٌ مِسْمَارِيَّةٌ •**الأُوغَارِيتِيَّةُ √ ʾ-g-r** *ʾagrt* سَيِّدَةٌ •**الفِينِيقِيَّةُ √ ʾ-g-r**

ʾgrt وَحْدَةٌ مَالِيَّةٌ

•العِبْرِيَّةُ √ g-r-ʾ

אָגַר ʾāgar جَمَعَ لِلْمُسْتَقْبَلِ، ادَّخَرَ

אִגֶּרֶת ʾiggereṯ رِسَالَةٌ رَسْمِيَّةٌ

אֲגוֹרָה ʾăgōrā عُمْلَةٌ مَعْدَنِيَّةٌ، دَفْعٌ (مَالِيٌّ)

•الآرَامِيَّةُ البَابِلِيَّةُ/ الفَلَسْطِينِيَّةُ √ g-r-ʾ

אגר gr ʾ اسْتَأْجَرَ

אַגְרָא ʾagrā ʾ أُجْرَةٌ، أَجْرٌ

•السُّرْيَانِيَّةُ √ g-r-ʾ

ʾegar ʾ اسْتَأْجَرَ

ʾagrā ʾ أُجْرَةٌ، أَجْرٌ

ʾeggarṭā ʾ رِسَالَةٌ، مَقَالَةٌ

•المَهْرِيَّةُ √ g-r-ʾ

ʾágrə ʾ أَجْرٌ) فِي الآخِرَةِ

gārə ʾ أُجْرَةٌ

ḥā-gīrōn / ḥā-gōr عَبْدٌ، زِنْجٌ

•الجِبَّالِيَّةُ √ g-r-ʾ

gʾr ʾ عَبْدٌ، زِنْجٌ

ʾgʾgʾr ʾ أُجْرَةٌ

•الحَرْسُوسِيَّةُ √ g-r-ʾ

gōr/ ḥā-gerōn- ḥew عَبْدٌ، زِنْجٌ

•السُّقَطْرِيَّةُ √ g-r-ʾ

ʾegáreh ʾ أَجْرٌ

•السَّبَئِيَّةُ √ g-r-ʾ

gr ʾ عَبْدُ إِلَهٍ

grn ʾ مُوَاطِنُو نَجْرَانَ

•الجِعْزِيَّةُ √ g-r-ʾ

grə ʾ رِجْلٌ، قِيَاسٌ

•الأَمْهَرِيَّةُ √ g-r-ʾ

ረግሬ rə gə رِجْلٌ، سَاقٌ

5- المقترَضات:

الاقتراض سمةٌ من سمات اللّغات الحيّة؛ فاللّغة الّتي لا تُقرِضُ ولا تَقترِض لغةٌ ميّتة، أو في حكم الميّتة. ولا تختلف العربيّةُ عن غيرها من اللّغات في هذه المسألة؛ فقد اقترضتْ وأقرضتْ. وفي اللّغات الأوروبيّة، الّتي تقترض العربيّة منها اليوم، فيضٌ من المفردات العربيّة الأصل. وكثيرٌ منها مصطلحات علميّة في الرياضيّات والطبّ والفلك وغيرها، منها (الكحول) و(الجبر) و(السمْت) و(النظير)، إلخ.

لا يرتبط الاقتراضُ باختلاف المستويات بين اللّغات، وبالغلَبة والسيادة وإنّما هو ظاهرة طبيعيّة ترتبط بالتّواصُل بين الشّعوب، وبالتلاقُح بين الحضارات والأمم، وبدرجة التطور العلمي والحضاري التي تحققها الأمم والشعوب. وقد اقترَضت العربيّةُ قديمًا من أممٍ شتّى، وهي تقترِض كثيرًا من مصطلحاتها من اللّغات العلميّة الغالِبة في أيّامنا. وكانت اللّغة الفارسيّة قديمًا من أكثر اللّغات أثرًا في العربيّة في مجالات الحضارة والفنون، وأغْنت العربيّة بكثيرٍ من مفرداتها، كما اقترضت العربيّة كثيرًا من ألفاظ اللّغة الإغريقيّة، ولا سيّما عند ازدهار حركة التّرجمة منذ بداية القرن الثّالث للهجرة في مجالات العلوم والفنون.

وقد ظلّ بعضُ هذا المقترَض وحيدًا لم تشتقّ العربيّة منه شيئا، في حين كوّن بعضُه أُسَرًا عن طريق الاشتقاق على غرار الألفاظ العربيّة الأصل. ولهذا يقول السيوطيّ عن لفظ (اللجام): إنَّه لكثرة تصرّفه في العربيّة لا يكاد يُشكُّ في أنّه عربيّ الأصل لولا ما قضوا به من أنّه معرَّب (لغام) الفارسيّ. وفي العربيّة قديمًا وحديثًا نماذجُ كثيرةٌ من هذا المعرَّب الذي حلَّ فيها، وصار منها، وأغنى معجمها.

لقد كانت المعاجم العربيّة القديمة تسجِّلُ الألفاظ الّتي أخذتها العربيّة عن غيرها، وكانت تشير في مدخل اللّفظ المعنيّ إلى أنّه من الأعجميّ، أو الدّخيلِ، أو المعرَّبِ. وكثيرًا ما كانت تكتفي بذكر اللّغة الّتي جاء منها هذا اللّفظ، وتشير في أحيانٍ قليلة إلى معناه فيها، وغالبًا ما يكون هو المعنى الّذي له في العربيّة. ويبدو لافتًا أنْ يُخصِّص أحد صُنّاع المعاجم الأوائل، وهو أبو بكر بن دريد (321هـ/933م) في معجمه جمهرة اللّغة، تحت باب النوادر، بابًا عنوانه: "باب ما تكلّمت به العرب من كلام العجم حتّى صار كاللّغة" وضع فيه عددًا من العناوين من قبيل: "وممّا أُخِذ من النبطيّة"، "وممّا أُخِذ من السريانيّة"، "وممّا أخذته العرب عن العجم من الأسماء"، "وممّا أخذوه من الروميّة أيضًا"، "وممّا أعربوه".

يعتمد معجم الدّوحة التّأريخي مبدأ تأثيل الألفاظ غير العربيّة: الدّخيلة والمعرّبة عن طريق فحص تاريخها، وتطوُّرها، وأصولها غير العربيّة بإرجاعها إلى تلك الأصول، وقد أُسْنِد الأمر إلى لجنة من المتخصِّصين للعودة بها إلى أصولها الفارسيّة، أو اليونانيّة، أو اللاتينية، أو الهنديّة، أو القبطية، أو التركية، أو الأوردية، أو

الأمازيغية، أو الصينية، أو الإنجليزية، أو الفرنسية، أو الإسبانية... مستعينة بالمعاجم المختصّة بتأثيل الألفاظ المعرَّبة من أصول أعجميّة لِما لذلك من قيمة لغويّة وحضاريّة.

ويميز معجم الدّوحة بين ثلاثة أصناف من المقترضات:

أ- صنف بقي دخيلًا فيها -فلم يكوّن أسرة، ولم تُولَّد منه ألفاظٌ أخرى عن طريق الاشتقاق- فهو يُرتّب حسب التّرتيب الألفبائيّ لجميع حروفه، مثل (زنْجبيل). فإن كان لهذا المقترَض بدائل مثل (طست) و(طشت) وُضِع تحت اللّفظ الأقدم استعمالًا في العربيّة (طست)، وجُعِل بديله الأحدث استعمالا في العربيّة (طشت) بوصفه لغةً في (طست)، وبُنيتْ له جذاذة مبنى.

ب- صنف معرَّب كوَّنَ أسرةً في العربيّة؛ ويُدْرَجُ في هذا الصنف من المعرَّب ألفاظٌ أعجميّة كثيرة دخلت العربيّة في عصور الرّواية والاحتجاج، أو في عصور متأخِّرة، أو في العصر الحديث، وإنْ جُعِلتْ تحت "الدّخيل" في بعض المعاجم. من هذه المقترَضات، على سبيل المثال، لفظ (الدّيباج) الذي تولَّدَ منه مشتقات عربية مثل: (ديباجة)، و(مُدَبّج)، و(تدبيج). ومنها لفظُ (برْنامَج) الذي تولَّد منه: (بَرْمَجَ)، و(بَرْمَجَة)، و(مُبَرْمَج) ،و(برْمجيّات). ويُقتصر في التّأثيل والوسم بأعجميّ على اللّفظ الأوّل المقترَض (ديباج) و(برنامج). أمّا المشتقّات منه فلا توسم بأنّها أعجميّة. فإن وافق الجذر المُستحدَث جذرًا عربيًّا موجودًا مماثِلًا لم توضع المقترَضات تحت الجذر العربيّ، بل توضع في جذرٍ مستقلّ عن الجذر العربيّ الأصل.

وفي هذا الصّنف يكون اللّفظ المعرّب هو الّذي تُسمّى به المادة، مثل (ديباج) و(برنامج)، ويوسم اللّفظ المقترض في مدخله بلغته الأعجمية، وتوضع المشتقات العربية من اللّفظ المعرّب تحت مادّته، ولا توسم بأنها أعجميّة. وإذا وافق اللّفظ المقترض جذرا عربيًّا، والتبس به، فلا يوضع تحته، بل يوضع في ترتيبه الألفبائيّ، مثل (إبريق_فارسي)، (برق_فارسي)، (إستبرق_فارسي)، (بيرق_تركي) الّتي تلتبس بالجذر العربي (برق).

ج. أما اللّفظ المشترك مع لغة ساميّة أو أكثر فلا يُعدّ أعجميًّا، ويوضع في الجذر العربيّ الّذي يناسبه من حيث البنية الصرفيّة، بوصفه من النّظائر السّاميّة المشتركة، مثل (سابوع) وهو لفظ عبريّ، يُحرّر ضمن الجذر العربيّ (سبع)، فإذا كانت بنية اللّفظ لا توافق أبنية أيّ جذر عربيّ، فيوضع بصورته في جذر معرّب، مثل (أقنوم)، (توراة).[10]

[10] لمزيد من التفصيل، ينظر الدليل المعياري، ص 39.

الفاصل السّادس: مكوّنات الوحدات المعجميّة، وضوابط تحريرها

نستعرض في هذا العنصر مكوّنات المداخل المعجميّة ومنهج التّعامل معها، على أن التّوسّع والإفاضة في المنهج متضمّنان في الدّليل المعياريّ المنشور على بوابة المعجم[11].

يُراعى في تحرير الوحدات المُعجميّة ما يأتي:

1- الوحدة المعجميّة من حيث الجنس والعدد والنوع:

أ- إذا كانت الوحدة المعجميّة اسمًا أو صفةً:

- تُوضَع الوحدة المعجميّة، في صورة المفرد المذكّر، ويُعدُّ المؤنّث والمثنّى وجمع المذكّر السّالم وجمع المؤنّث السّالم وجمع التّكسير صورًا تصريفيّة للمفرد المذكّر.
- يراعى الابتداء باللّفظ مُحلّى بـ(ال) أو مضافًا، في رأس التعريف وفي متنه.
- تُوضَع الوحدة المعجميّة، إذا كانت مؤنّثة وتُفيدُ معنى يختلفُ عن معنى مذكّرها، في مَدخَل مُستقلّ.

مثال: (قَارِعَة، قَاهِرَة، سَيَّارَة).

- تُوضَع الوحدة المعجميّة، إذا وردت بصيغة المثنّى على التّغليب، في مَدخَل مستقلّ، موسوما بـ (مثنّى على التغليب).
- تُوضَع الوحدة المعجميّة، إذا وردت اسمَ جمع لا واحد له من لفظه بصيغتها في مَدخَل مستقلّ، وتُوسَم بـ (اسم جمع).
- تُوضع الوحدة المعجميّة، إذا وردت بصيغة اسم الجنس الجمعيّ تحت مَدخَل اسم الجنس، وتُوسَم بـ (اسم جنس). فإذا ورد واحدُه أوّلًا يُكتَفى به، ويستغنى به عن جمعه.

[11] ينظر الدليل المعياري (إصدار آذار/مارس 2023).

- يعامل اسم الجِنس الإفراديّ نحو (العسل، الماء...) معاملةَ سائر الأسماء، ويُوسَم بِـ(اسم).
- إذا جاء أول استعمال للاسم بصيغة جمع التّكسير يوضع في مدخل مفرده، ويُعرّف بصيغة المفرد، ويؤشّر على كونه جمعًا، فإذا كان جمع التّكسير جديدًا من حيث المبنى توضع له جذاذة مبنى.

ب- إذا كانت الوحدة المعجميّة فعلًا:

تُوضَع الوحدات المعجمية، إذا كانت أفعالًا، في صيغة الماضي، أيًّا كانت صُوَرها التّصريفيّة الّتي استُعمِلت بها في الشّاهد؛ وفقا للتفصيل الآتي:

- يُمثّل الفعل المضارع المبنيّ للمعلوم، والمبنيّ للمجهول، وفعلُ الأمر، صورًا تصريفيّة للفعل الماضي المجرّد؛ ولذلك تَرِد سياقاتُها مع الفعل الماضي.
- يُخصّص مَدخَل مُعجميّ للفعل سواء أكان لازما أم متعدِّيًا تعدية مباشرة أو بالحرف.
- يُحرّر الفعل المبنيّ للمجهول ضمن مَدخَل الفعل المبنيّ للمعلوم، فإذا كان مُلازماً للبناء للمجهول يُحرّر في مَدخَل مستقلّ، ويُوسَم بـ(ملازم للبناء للمجهول).

2. الوحدة المعجميّة بين الإفراد والتّركيب:

أكثرُ مداخل المعجم كلمات مفردة. غير أنَّ الوحدة المعجميّة قد تكون مركَّبة من كلمتين أو أكثر. ولأن إهمال هذه المركَّبات يعني سقوط جزءٍ مهمّ من الرصيد اللّغويّ العربيّ، كان لا بُدَّ من أن تُرصد دلالاتُها كما تُرصد دلالاتُ الكلمات المفردة.

وهذه المركَّبات قد تكون ألفاظًا عامّة، أو مصطلحاتٍ تركَّبت فصارت بمنزلة الكلمة الواحدة، أو متلازماتٍ لفظيّةً قائمة على المجاز.

ونظرا لخصوصيّة المركَّبات المسكوكة، والمتلازمات اللّفظيّة والإتباعيّة، عالجها المعجمُ بوصفها كتلة معجميّة واحدة، يُعرَّفُ فيها المعنى الكلّيُّ للتّركيب الّذي يوضع في مدخل جزئه الأوّل، مع اعتماد نظام الإحالة والرّبط في عجزه، باستثناء الكُنى ونحوها مثل (أبو، أمّ، ابن...).

3. المعنى وصياغة التّعريف:

يُمثِّل المعنى الأساس في صناعة المعجم اللّغويّ عمومًا، وفي المعجم التّاريخيّ على وجه الخصوص؛ فقد يرِد اللّفظ الواحد في آلاف السياقات الممتدّة عبر التّاريخ، وعلى المحرِّر المعجميّ أن يحدّد مسارات المعنى لكلّ لفظ في سياقه، وفي السياقات المشابهة المتروكة، الّتي أغنى عن الاستشهاد بها الشّاهدُ المختار.

وهذا يعني أنّ المحرِّر المعجميّ يقف في مواجهة مباشرة مع اللّغة المستعمَلة، فيكون محكومًا بمنطق الواقع اللّغويّ، وبمعطيات السياقات في تسلسلها التّاريخيّ، وتجلّيات معانيها الدّقيقة وَفْقَ منظومة رأسيّة أفقيّة ترصد تحوّلات المعنى لكلّ بنية صرفيّة في رحلتها التاريخيّة عبر العصور، وفي امتدادها عبر النّصوص

المختلفة في مسارات المعنى. وقد يكون المعنى في حالات كثيرة غامضًا أو حمّالَ أوجُه، ولا سيما في النّصوص اليتيمة الّتي لا ترِد إلّا في مصدر واحد كالمقطوعات الشعريّة، والأبيات المفردة، والأمثال المجرّدة من سياقاتها.

ومن المشكلات المتعلّقة بالمعنى صعوبةُ تمييز المعنى الحقيقيّ الذي وُضِع اللّفظُ له من المعنى المجازيّ، أو المعنى السياقيّ، أو المعنى المستخلص من لوازم معنى اللّفظ وملزوماته. ولا تغني العودة إلى ما في المعاجم العربيّة القديمة في كثير من الأحيان في تحقيق هذا المعنى؛ فقد تسرد هذه المعاجم عددًا كبيرًا من المعاني للألفاظ دون أن يتبيّن منها التّمييز بين المعنى الأوّل للّفظ، والمعاني الطارئة عليه.

وتأتي بعد ذلك صياغة التّعريف وما يعترضُها من عقبات، وما تفرضه من شروط ليكون التعريف بعيدًا عن الغموض والالتباس وترهُّل الصياغة. وقد ارتأى معجم الدّوحة أن يقوم خبراؤه بتحرير التّعريفات وصياغتها، على أنْ يراعوا في ذلك الاختصار، والدّقّة، والوضوح، وأن يبتعدوا عن النّقل الحرفيّ للتعريفات الواردة في المعاجم، والتّفاسير، وكتب شروح الحديث، والشعر، وغيرها، وبوجه أخصّ التّعريفات المخالفة للضوابط المعتمدة، كالتّعريف بـ"معروف"، والتعريف بالمرادف، وبالضدّ، وبالعلّة، وبالمثال، وبما هو أشدُّ غموضًا واستغلاقًا... وأباح المعجم الاقتباسَ المحدودَ لتعريفات بعض الألفاظ كالنّباتات والحيوانات ... وتعريف المصطلحات.

4. الوسم:

نظرًا لما للوسم من أهمّيّة في بيان صفات المدخل الصرفيّة والنحويّة والدلاليّة، إلى جانب إسهامه في تحديد معنى اللّفظ، وكشْف تطوُّره الدلاليّ، وإزالة التباسه بغيره، أَوْلى معجمُ الدّوحة التّاريخيّ للُّغة العربيّة مسألة الوسم عناية خاصّة، واختار من الوسوم الكثيرة والمختلفة ألصقَها ببنية اللّفظة ودلالتها.

وقد استُبعدت الكتابةُ الصوتيّةُ للمداخل لعدم الحاجة إليها في العربيّة، بخلاف ما عليه الحال في المعاجم الأوروبيّة، كما استُبعدت المعلومات الصرفيّة والنحويّة التفصيليّة التي تُثقل المعجم وتفضي به إلى الموسوعيّة الّتي أعلن منذ البداية أنّه ليس على نهجها. غير أنّه في مقابل ذلك توسّعَ في تحديد مقولات المداخل، ولم يكتف بتقسيم الكلمة إلى اسمٍ وفعلٍ وحرف؛ بل توسّع بإدراج الصفة وأنواعها، والأداة، واسم الفعل فميَّز في الاسم مثلًا بين اسم الجنس، واسم المرّة، واسم الآلة، واسم الجمع... مما عدَّه ضروريًّا لتحديد هويّة الكلمة وبيان تصنيفها المقوليّ.

5. الشّاهد:

الشّاهد هو القولُ المُوثَّق الّذي يمكن تأريخه تأريخًا تقريبيًّا، أو دقيقًا، أو شبهَ دقيق منسوبًا إلى قائل محدَّد في استعمال حيّ. ومن خصائص الشاهد في المعجم:

- أنّه يمثّل أقدمَ استعمال حيٍّ ظهر في نصوص المدوَّنة مرتبطًا بلفظٍ جديد، أو بدلالة جديدة للفظٍ موجود.
- أنّه ليس بالضرورة أفضل الاستعمالات تمثيلًا للمعنى، وإيضاحًا لدلالة اللّفظ. وقد يكون في المدوَّنة ما هو أكثرُ منه وضوحًا وتمثيلًا للمعنى، ولكنّه يُستبعَدُ لتأخُّره في الزمان.
- أنّه يأتي إثباتًا لظهور لفظ جديد، أو دلالة جديدة؛ فهو إذن حُجَّةٌ، وليس شرحًا يُؤتى به تمثيلًا وتوضيحًا لمعنى من المعاني.

ترد بعض الشواهد مغلقةً، أو يتيمة، أو مفتقرة إلى سياقٍ كافٍ يسمح بفهم معنى اللّفظ فيها. وقد تأتي وفيها من الألفاظ ما يحتاج إلى شرح، قبل شرح اللّفظِ موضعِ الشاهد. وقد رأى المعجم أنْ لا يُدوِّن شرح ألفاظ الشاهد في المتن، حتّى لا يتحوَّل المعجم إلى كتاب في تحليل النّصوص، وحتّى لا يأتي شرح الألفاظ في غير مواضعه من المعجم، وللمحرِّر أن يستعين على شرح معنى اللّفظ بشرح ما يجاوره من الألفاظ.

وقد ارتأى المعجم أن يقدّم للشّواهد التي اعتراها غموض واستغلاق بما يساعد على تجلية إبهامها، واستكشاف معناها، واشترط أن يكون التّقديم مختصرًا مناسبًا لجميع المستَوَياتِ، يساعد المتلقِّي على فَهْمِ الكلمة المستعملةِ في سياقها.

وقد تقدّمت الإشارة إلى أن المعجم اعتمد السياقات الاستعماليّة الحيّة، إلى جانب كلام مؤلِّفي المعاجم، والشواهد المجهولة في المعاجم العربيّة حتى آخر القرن الرابع للهجرة، واستبعد ما سيق من الألفاظ للتمثيل على البنْيات الصرفيّة، والافتراضيّة التي قد تظهر في المعاجم، أو في كتب اللّغة وغيرها.

6. المستعمل:

يقوم المعجم بنسبة كلِّ شاهد إلى مستعمله، أو ناقله، أو راويه، أو مُترجمه... ويُثبِت الاسمَ بعد التحقُّق منه، ثم يُنمّطُه، ويضبطُه.

ونظرًا لأن المستعمل قد يكون شخصًا، وقد يكون مؤسسة أو غير ذلك، اعتمد المعجم نسبة الشاهد إلى مستعمله المعلوم، واعتمد في غير ذلك التصنيف الآتي:

- (قرآن كريم) في نصوص القرآن الكريم وقراءاته المتعدِّدة.
- (حديث نبويّ) في النُّصوص الثّابتة النّسبة إلى الرّسول صلَّى الله عليه وسلَّم، التي وردت في كتب الحديث المعتمَدة.

- (مَثَل) إذا كان المثل معروفَ التّأريخ مجهولَ القائل.
- (منسوب إلى...) في الشواهد التي أثير حول نسبتها شكٌّ، ولم يُقطع ببطلانها.
- (من رواية فلان...) في الشواهد التي تضمّنها كتابُ التيجان، وأخبارُ عبيد بن شريّة، ولا سبيل إلى التثبّت منها.
- (من شواهد كذا) في الشواهد التي تضمَّنها كتاب سيبويه ومعجم العين ومعاجم اللغة العربيّة حتى آخر القرن الرابع للهجرة، وغيرها مما تُجهل نسبته، أو تاريخه ...
- (تأليف مشترك) إذا كان المُصنَّف جماعيًّا، ولا يعلم نصيب كلّ باحث منه.
- (مجمع اللغة العربية)، (المركز العربي)، (الأمم المتحدة) ...إذا كان الشاهد صادرا عن مؤسسة.

7. التوثيق:

تقدمت الإشارة إلى أن المعجم يُوثّق معلوماته وشواهده توثيقًا علميًّا، بذكر مصادر الشّواهد ببياناتها التّفصيليّة، وفق ما ذكر في الببليوغرافيا (اسم المصدر، واسم المُؤلّف وتاريخ وفاته، وبيانات التَّحقيق أو الجمع، ومكان النّشر، ورقم الطّبعة، وعام النّشر.

ويُراعى في التّوثيق الضوابط الآتية:

- يُوثَّقُ الشّاهدُ بنصِّه الّذي يعتمدُهُ المحرّر من المصدرِ الّذي اشتمل عليه بصورته المُثْبَتَةِ، ولا يجوز، بحالٍ، اعتمادُ مصدرٍ لتوثيق شاهد لم يَثْبُت فيه بالصّورةِ المُعْتَمَدَةِ في الجذاذة، فلا يُلفَّقُ الشّاهدُ من روايات متعدِّدَة ضمن مصادر مختلفة، ثمّ يُنْسَبُ في التّوثيق إلى مصدرٍ واحد منها.
- تُعدّ المصادر الوسيطة، كالمصادر الحديثة التي جمعت نصوصًا نثرية أو شعرية قديمة، مصادرَ مساعدة، والأَوْلى أن يكون التوثيق من المصادر الأصيلة، إن وُجدتْ. ولا يجوزُ بأيّ حالٍ اعتمادُ مرجعٍ مُؤلَّفٍ حديثًا، مهما تكن قيمتُه العلميّة، لتوثيقِ شاهِدٍ من الشّواهد القديمة، مثل: "حياة الأدب في الحجاز، أدب الرّحلات عند العرب، تاريخ النّقد الأدبي..."، ويستثنى من ذلك المجاميع الشّعريّة، الموثَّقة المدقَّقة، وما تفرّدتْ به بعض الكتب الحديثة من نصوص موثّقة.

8. ملحوظات النشر:

لمّا كانت مساحة المدخل المعجمي لا تتّسع لكثيرٍ من التّفاصيل المتعلّقة بمكوّناته، اقترح معجم الدّوحة فضاءَ ملحوظاتِ النّشر، وهو فضاء مُنظّم صُمِّم ليستوعب المعلومات التكميلية التي تنير محتوى المدخل المعجميّ في جميع جزئياته، من ذلك الإشارة إلى التّصحيف والتّحريف، واحتمال اللّفظ لأكثر من وسم، وصور اللّفظ الأعجمي، والإشارة إلى السياقات غير الاستعماليّة المتقدّمة، وتعدّد نسبة الشاهد الواحد، وذكر قرينة

التّاريخ الاستعمالي، وتوثيق التّعريفات المقتبسة بالحرف، والإشارة إلى عدم ورود الشاهد في ديوان الشاعر الّذي له ديوان.

الفصل السّابع: تأريخ مداخل المعجم

يُعدّ التّأريخ في أيّ معجم يُرَادُ له أن يكون تاريخيّا أهمَّ عنصر يحدِّدُ نسبتَه إلى المعجميّة التّأريخيّة، أو عدمَ نسبته إليها. والتّأريخ يعني أن يُؤرِّخ صانعُ المعجم لظهور اللّفظ المعالَج فيه لأوّل مرّة في نصّ من النّصوص، ثم يُؤرِّخ لظهور المعاني الّتي ارتبطت بذلك اللّفظ عبر تاريخ استعماله. فإنّ اللّفظ الواحدَ يُسْتعمَلُ أوّلَ ما يُستعمَلُ أحاديَّ المعنى، وغالبًا ما يكون ذلك المعنى حقيقيًّا، ثم تُسْنِدُ إليْه الجماعةُ اللّغويّة عبرَ التّاريخ معانيَ جديدةً تكون مجازيَّة في البداية، وتلك المعاني يُوَلِّدُ بعضُها من بعض عادةً، لكنّها تكون ذاتَ علاقة ما بالأصل الّذي تفرَّعتْ عنه.

ومما لا شكّ فيه أنّ التّأريخ لألفاظ اللّغة العربيّة ولتطوّر معانيها ينطوي على صعوبة ناتجة عن جملة من العوامل، أهمّها:

- قِدم اللغة العربيّة وامتدادها في الزمان، وهو ما أشرنا إليه في الحديث عن المدوَّنة.
- عدم الاهتمام بالتّأريخ لنصوص العربيّة. ولا نعلمُ أنّ علماءَ العربيّة وأصحاب المعاجم قد أعاروا مسألة تأريخ النصوص اهتمامًا يُذْكر. وعلى الرغم من محاولة مؤلّفي كتب طبقات الشّعراء التفريق بين الجاهليّين والإسلاميّين، يظلُّ تصنيفهم للشّعراء تصنيفًا "موضوعيًّا" وليس تصنيفًا تأريخيًّا. ولم يُوازِ عنايتَهم بالجمْع والتّدوين في التّحقيق وفي مقارنة الرّوايات والقراءات عنايةٌ بالتّأريخ للشّعر، ولا بالتّأريخ للشّعراءِ.
- صعوبة نسبةِ النّصوص إلى أصحابها، ومدى صحّة تلك النسبة. ولئن كانت النّصوص المعتمَدة في التّأريخ للمعجم الفرنْسيّ والمعْجم الإنجليزيّ غالبا ما تكون صحيحة النّسبة إلى أصحابها -وخاصَّة لقرب عهْدها إمّا بالتّأليف وإمّا بالنّشر- فإنّ الكثير من النّصوص العربيّة، وخاصّةً ما أُلِّف قبل عصر التدوين، يثيرُ جملةً من المشكلات في نسبتها وفي تأريخها.

1- التّأريخ للنّصوص:

تأريخ النّصوص الّتي تُكوّن ما نسمّيه "المدوَّنة النّصيّة" مَرحلةٌ تسبق تأريَخ الألفاظ التي تُدوَّن في المعجم التّاريخيّ. والتأريخ للنّصوص نَوْعان:

1-1- التّأريخ الدّقيق أو القَريب من الدّقيق:

أمّا التّأريخ الدقيق فنعني به السّنة التي ظهر فيها الاستعمال في النّصّ، ولا يُسجِّلُ المعجمُ التاريخيُّ الشهر والأسبوع واليوم وما هو أدنى من ذلك في تأريخه للألفاظ. ونعني بالقريب من الدّقيق ما اقترب اقترابًا كبيرًا من التّاريخ الصّحيح؛ ويُعتَمَدُ فيه على:

- مَعرفةِ "مُناسَباتِ القَوْل". ومن مناسبات القول المهمّة، على سبيل التمثيل:

- صلته بحدثٍ من الأحداثِ الّتي يمكن التّأريخُ لها كأيّام العرب، ومثالها صلةُ علقمَةَ بن عَبَدَة بيوم حليمة الّذي وقع سنة 68 ق. هـ/554م، وقد انتصر فيه الحارثُ بن جبَلة الغسّاني (93 - 53 ق. هـ/529 - 569 م) على المنذر الثّالثِ بنِ ماء السّمَاء اللخميّ (119 - 68 ق. هـ/503 - 554 م)، فمدح علقمةُ الحارثَ على انتصاره.

- صلته بشخصيّةٍ من الشّخصيّات المشهورة التي يُعرَف تاريخُها، مثل الملوك، والخلفاء، والأمراءِ، والوُلاَة. وأكثرُ مناسبات القوْل ظهورًا المدحُ والرّثاءُ. وكانت هذه الصّلات في العصر الإسلاميّ والعصور الّتي تلتْه أوضحَ ممّا كانت عليه قبل الإسلام. ونمثّل لها في ذلك العصر بصلة المثقّب العبْدي بعمْرو بن هنْد (68 - 53 ق. هـ/554 - 569 م)، وبالنّعمان أبي قابوس (42 - 20 ق. هـ/580 - 602 م)، وله في المفَضّليّات قصيدةٌ يخاطبُ فيها عمْرَو بن هند، وأخرى في مدح النّعْمان.

- تواريُخ تأليفِ الكتبِ: وتحديدُ هذه التّواريخ، بالنّسبة إلى القديم، صَعْبٌ ما لم يذكر المؤلّفُ تاريخَ التّأليف -سواءٌ بذكر الانتهاءِ منه، أو بذكر تاريخٍ داخلَ الكتاب يدلّ على سنة التّأليف- أو تُتَبيَّن الظُّروفُ الّتي أحاطتْ بالتّأليف. ولم يكن القدماءُ يولونَ أهميّةً لتأريخ تأليفِ كُتبِهم، كما أنّ جلّ المحدَثين ما زالوا لا يُعْنَوْن بالتّأريخ لمؤلّفات الأدباء والعلماءِ الّذين يهتمّون بهم، إمّا دراسةً لأفكارهم، وإمّا تحقيقًا لنصوصهم. ولكنّ البحثَ في ظروف التّأليف ممكنٌ. من ذلك أنّنا نعلم أنّ عبدَ الحميد الكاتب قد كتبَ رسالتَه "في نَصيحة وليّ العَهد" إلى عبد الله بن مروان الثّاني الأمَويّ سنة 128هـ/745م على لسان والده وهو يُعِدُّه لمحاربة الضحّاك الشّيبانيّ الخارجيّ.

- إذا تعذّر تحديدُ سنة التّأليفِ بدقّة عمدنا إلى تحديد حِقبته، ومن أهمّ ما يدلّ عليها إهداءُ المؤلّف كتابَه أو كُتُبَه إلى بعض رجالات عصره. ومن أمثلة هذه الظاهرة تأليفُ الجاحظ رسائلَه "المَعاشُ والمَعاد"، و"في نفْي التّشبيه"، و"في النّابتة" للقاضي محمد بن أحمد بن أبي دؤاد الّذي كان نائبًا لأبيه في القضاء من 218هـ/833م إلى 233 هـ/847 م، ثم خلفه في الخطّة حتّى سنة 237 هـ/851 م.

- ويَندَرجُ ضمن هذا النّوْع من التّأريخ التّأريخ لسُوَرِ القرآن الكريم. ومن السُّور ما يمكِنُ التّأريخ لنزوله بدقّة مثْل نُزول سورةِ العَلَق، وسورةِ المدّثّر، وسورةِ المُزَّمّل بمكّة سنة 12 ق. هـ / 610م، ونزولِ سورةِ الأنفالِ

بالمدينة سنةَ 2 هـ/623 م. على أنّنا قد نجدُ من الآياتِ ما نزل بمكّة بعد الهجرة، وأُثْبِتَ في سُوَرٍ مدنيّة مثل الآية 281 من سورة البقَرة وقد نزلتْ بمنًى في حجّة الوداع، والآية 3 من سورة المائدة وقد نزلتْ بعَرَفات في التّأريخ نفسِه. وعليه أرّخنا لسور القرآن الكريم إمّا بذكر التّأريخ الدقيق لنزول السّورة أو الآية إذا توفّر التّأريخ، وإمّا بالتّفريق بين حقبتَي النزول المكيّة والمدنيّة، بالتّأريخ للمكيّ بنحو 1 ق. هـ/621 م، وللمدنيّ بنحو 11 هـ/632م.

1-2- التّأريخ التّقريبيّ أو تاريخ الوفاة:

إذا تعذّر التّأريخ الدّقيق أو القريبُ من الدّقيق اعتُمد التّأريخ التّقريبيّ، وأيْسرُ تاريخ يُؤرّخ به لنصّ ما تأريخًا تقريبيًّا هو سنةُ وفاةِ صاحبه؛ لأنّ النّص مهما غمض أمرهُ قد قيل قبلَ وفاة مؤلّفه. ولكنّ المسألة لا تخلو من التّعقيد بالنّسبة إلى نصوص المرحلة الأولى، أي حتّى نهاية القرن الثّاني الهجريّ. فإنّنا إذا استثنيْنا الشُّعراءَ الإسلاميّين الّذين تُعرف في الغالب تواريخ وفَياتهم فإنّ أغلبَ الشُّعراء الجاهليّين، وكثيرًا من الشّعراء المخضرَمين -وخاصّة المُقِلّين منهم- لا يمكن التّأريخ لوفياتهم بدقّة، ونحن عندئذ مضطرّون إلى تحديد تاريخ تقريبيّ لسنة الوفاة باعتماد قرائنَ وشواهدَ ثابتةٍ، مثلَ صلاتِ الشّاعر ببعض شخصيّات عصره، أو ببعض أحْداثه التي شارك فيها، واستعمَال ذلك التّاريخ في تأريخ النّص.

1-3- التّأريخ لمرحلة ما قبل الإسلام:

نظرًا لما يُحيط بمرحلة ما قبل الإسلام من غموض واختلاف قد يصل إلى درجة التّناقض، يتعذّر معه الحسم في معظم تواريخها، على الرّغم من الجهود المضنيّة الّتي بذلها العلماء قديمًا وحديثًا، ارتأى معجم الدّوحة تقسيم مرحلة ما قبل الإسلام (13ق.هـ- 403 ق. هـ / 231م- 609م) إلى أربعة أقسام، واعتماد العبارات التّاريخيّة إلى جانب التواريخ العدديّة، وفق التّصور الآتي:

1- تقسيم المرحلة إلى أربعة أقسام:

القسم	المرحلة التاريخية
القسم الأول	(403 - 151ق.هـ/ 231- 475م)
القسم الثاني	(150- 101 ق. هـ/476 - 524م)
القسم الثالث	(100 - 51 ق. هـ/ 525- 572 م)
القسم الرابع	(50 - 14ق.هـ/ 573 - 608 م)

2. وضع العبارات التّاريخيّة في الموضع المخصّص للتّاريخ في الجذاذات.

العبارة التّاريخيّة
(قبل 150 ق. هـ/ 476م)
(قبل 100 ق. هـ/525 م)
(قبل 50 ق. هـ/573م)
(قبل 13 ق. هـ/609 م)

3. وضع التّواريخ العدديّة في ملحوظات النشر في المنصّة، وفق التفصيل الآتي:

أ. توضع عبارة: "من المحتمل أنّ التاريخ التّقريبيّ لوفاة المستعمل هو ..." إذا كان اسم المستعمل مقترنًا بعبارة (منسوب إلى...)، مثال:

- المستعمل: منسوب إلى مالك بن فهم الأزديّ.
- التاريخ: (قبل 150 ق. هـ/ 476م)
- ملحوظة التاريخ: (من المحتمل أنّ التّاريخ التقريبيّ لوفاة المستعمل هو: (403ق.هـ/231م))

ب. توضع عبارة: "التاريخ التّقريبيّ لوفاة المستعمل هو ..." إذا كان اسم المستعمل غير مقترنٍ بعبارة (منسوب إلى...)، مثال:

- المستعمل: لقيط بن يعمر الإياديّ
- التاريخ: (قبل 150 ق. هـ/ 476م)
- ملحوظة التاريخ: (التاريخ التقريبيّ لوفاة المستعمل هو (249هـ/ 380م))

ج. تدرج قرينة التاريخ الاستعماليّ في ملحوظة النشر المتعلِّقة بالتاريخ، مثال:

- اسم المستعمل: مهلهل بن ربيعة التغلبيّ.
- التاريخ: (قبل 100 ق. هـ/525 م)
- ملحوظة التّاريخ: تاريخ استعمال الشّاهد، مرتبط بـ(وفاة المرثيّ: أخيه كُليب): 134ق.هـ/492م.

2- التّأريخ لدلالات الألفاظ:

التّأريخ للألفاظ ولمعانيها مرحلةٌ لاحقَةٌ لتأريخ النّصوص؛ لأنّ المدوَّنة المعجميّة المؤرَّخة تُستخْرجُ من المدوَّنة النَّصيَّة المؤرَّخة. واستخراجُ المدوّنة المعجميّة يكونُ باستخراج الألْفاظِ منَ السِّياقاتِ الّتي وردت فيها في النّصوص المعالجة. والسِّياقُ هو الوَحْدة النّصّيّة الدُّنيا التي تشتمل على اللّفظِ في محيطه الدّلالي التّامّ، وهو يقومُ بوظيفةِ الشَّاهِد على استعمال اللّفْظ في معنًى من المعاني التي أسنَدتْها إليه الجماعةُ اللّغويّة. وتُرَتَّبُ

السِّياقاتُ المشتمِلةُ على الألفاظ عندَ استخراجها ترتيبًا تاريخيًّا تصاعُديًّا من الأقْدَم إلى الأحدث، فيُمثِّلُ كلُّ لفظ فرعًا منتميًا إلى أصل جذريّ تتّصل به بقيّة الفروع الّتي تمثّل معَ اللّفظِ المحرَّر حزمةً اشتقاقيَّة.

ونَضرب على هذا المنْهج في التّأريخ مثالاً هو "رَامِحٌ"، إذ يُرْجِعُه ابن فارس في المقاييس- كما يُرجِع فعلَ "رَمَحَ" - إلى الاسْمِ "الرُّمْحِ"، وهو السّلاحِ الّذي يُطْعَنُ به. وقد أسْندَ إليه ثلاثةَ مَعانٍ كلّها ذاتُ صلةٍ بالرُّمْحِ، هي:

- نَجْمٌ هو السِّماكُ يَقْدُمُه كوكبٌ كأنه رمحٌ له.
- الطّاعِنُ بالرُّمْح.
- حَامِلُ الرُّمْح.

ونضيف إلى هذه المعاني ثلاثة معانٍ أُخَر قد أظهرتها المدوَّنة النّصيّة للمرحلة الأولى، هي:

- "الدّابّةُ التي تضربُ برجلها شخصًا أو شيئًا مّا وتدفعه".
- "الثّور الوَحْشيّ ذو القرنين".
- "الحامِي الحارسُ".

والبحثُ عن لفظ "رامِحٌ" في المدوَّنة النّصيّة للحقبة الجاهليّة والحقبة الإسلاميّة حتى نهاية القرن الثّاني الهجريّ يُظهرهُ مسْتعْمَلاً في المعاني الآتية:

- المعْنى الأوّل الأقدَمُ هو "الطّاعنُ بالرّمْح"، وقدْ ظهرَ أوّلا في شاهدٍ لجُريَّةَ بن أوْس بن عامر التميميّ صاحبِ مَثَلِ: "حَرَامَهُ يَرْكَبُ مَنْ لاَ حَلاَلَ له"، وقد عاشَ حسب تقديرنا في القرن الثاني قبل الهجرة / القرن الخامس الميلادي (ن 125هـ /500م)، ونصُّ الشاهد -وهو أحدُ خمسة أبياتٍ- ذكرهُ المفضّلُ الضّبيّ في أمثال العرب مع المثَل:

  نَرْمِي بِرَامِحِنَا خَصَاصَةَ بَيْتِنَا *** زَالَتْ دِعَامَةُ أَيِّنَا لَمْ يَنْزِلِ

- والمعنى الثاني هو "ذُو الرمح" أو "حَامِلُ الرُّمح". وقد ظهرَ أوّلًا في شَاهِدٍ لأميّة بن أبي الصلت (ت. 5 هـ/626 م) في شاهدٍ له من قَصيدةٍ يَرْثي فيها مَوْتى غَزْوةِ بَدْرٍ من المشْرِكين، وتاريخُ الشّاهدِ هو تاريخ الغزوة وهو سنة 2 هـ/623 م، ونصّه:

  بِزُهَاءِ أَلْفٍ ثُمَّ أَلْ *** فٍ بَيْنَ ذِي بَدَنٍ وَرَامِحْ

- والمعنى الثّالثُ هو "الثوْرُ الوحْشيّ ذُو القرنيْن"، وقد ظهرَ أوّلاً في شاهدٍ لذي الرُّمّة (ت 106 هـ/724م) من قصيدةٍ في مدح إبراهيم بن هشام بن إسماعيل بن هشام بن الوليد، عندما كان واليًا لهشام بن عبد الملك على مكّة من 106 هـ/724 م إلى 114 هـ/732 م، ونؤرّخ للشّاهد تأريخًا تقريبيًّا بمتَوسِّطِ سنوات الولايةِ وهو سنة 110 هـ/728 م، ونصّه:

  وَكَمْ نَفَّرَتْ مِنْ رَامِحٍ مُتَوَضِّحٍ*** هِجَانِ القِرَى ذِي سَفْعَةٍ وَخِدَامِ

- والمعنى الرّابع هو "الحامي الحارِسُ"، وقد ظهرَ عنْد الحجّاج بن يوسف في شاهدٍ من خُطبةٍ توجَّه بها إلى أهل العراق وأهل الشام بعد انتهاء وقْعَةِ دَيْر الجماجِم سنة 83 هـ/702 م، وهذه

السّنةُ هي تاريخُ الشاهد، ونصّه: " يَا أَهْلَ الشَّامِ إِنَّمَا أَنَا لَكُمْ كَالظَّلِيمِ الرَّامِحِ عَنْ فِرَاخِهِ، يَنْفِي عَنْهَا المَدَر، وَيُبَاعِدُ عَنْهَا الحَجَر...".

- والمعْنى الخامسُ هو "نجمٌ يسمّى السِّمَاكَ يَقْدُمُهُ نجمٌ آخرُ مُسْتَطيلُ الشّعَاعِ كأنه رُمحٌ له"، وقد ظهَر أوّلًا في شاهد للطِّرِمّاح بن حكيم من قصيدةٍ له يمدح بها يزيدَ بنَ المهلّب (ت. 102 هـ/720 م) الذي وَلِيَ خُراسان من 83 هـ/701 م إلى 85 هـ/704 م، ثم وليَ العراق وخراسان من 96 هـ/715 م إلى 99 هـ/717 م، وخلال إحدى هاتيْن الولايتيْن قالَ الطرمَّاح قصيدتَه، ويمكن أن نؤرّخ للشّاهدِ تأريخًا تقريبيًّا بنحو سنة 96 هـ/715 م؛ ونصُّ الشّاهدِ:

مَحَاهُنَّ صَيِّبُ نَوْءِ الرَّبِيعْ *** مِنَ الأَنْجُمِ العُزْلِ وَالرَّامِحَهْ

- والمعْنى السّادسُ هو "الدّابّةُ التي تَضربُ برجلها شخْصًا أو شيْئًا ما، وتدْفعُهُ". وقد وجدناه في شاهدٍ واحدٍ لذي الرُّمّة في قصيدةٍ لم تُذْكَرْ لها مناسبَةٌ، ولذلك فإنّ تأريخه يكون تقريبيًّا بسنة وفاةِ الشّاعر، أيْ 117 هـ/ 735 م؛ ونصُّه:

مِنَ الحُقْبِ لاَحَتْهُ بِرَهْبَى مُرِبَّةٌ *** تَهُزُّ السَّفَى وَالمُرْتِجَاتُ الرَّوَامِحُ

3- التّأريخ في المصادر الوسيطة:

في تأريخ المدوَّنة النصّيّة بُعدٌ آخَر لا يكفي فيه تأريخُ النصّ أو التّأريخ بوفاة صاحبه، وذلك حين يكون هذا النصُّ من المصادر الوسيطة التي تطرح إشكالَين ظاهرين:

- الأوّل: التّأريخ الدّاخليّ

ومن الأمثلة التي يمكن تقديمها عن التاريخ الداخلي أن كتب الحماسة والمفضَّليّات مثلًا كتبٌ وسيطة؛ لأنَّ ما فيها ليس لأبي تمّام، ولا للمفضَّل الضبّيّ، وإنّما هي للشّعراء الّذين جمع أبو تمّام والمفضَّل الضّبّيّ أشعارهم. فالتأريخ إذن تأريخ لهؤلاء الشعراء، وليس تأريخًا للمؤَلّف. وقد تكون جميعُ المؤلّفات، في جميع العلوم والفنون كتبًا وسيطةً بوجهٍ من الوجوه؛ فكلُّ كتابٍ قد يكون في ثناياه أقوالٌ ونصوصٌ ليست لمُؤلِّفه، بل تعود إلى معاصرين له، أو إلى من سبقوه بزمان قصير أو طويل. ولو أخذنا على سبيل التمثيل كتابًا في النحو هو كتاب سيبويه الذي يُؤرَّخ له بالعام (180هـ/796م) فإنَّ ما بداخله لا يعود بالضرورة إلى هذا التاريخ؛ فسيبويه ينقل عن شيوخه، وعن شيوخ شيوخه: عن يونس بن حبيب الذي مات بعده (182هـ/798م)، وعن الأخفش الأكبر (177هـ/793م)، وعن الخليل بن أحمد (175هـ/791م)، وعن أبي عمرو بن العلاء (154هـ/771م)، وعن عيسى بن عمر (149هـ/766م)، وعن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرميّ (117هـ/735م). فتأريخ ما يقوله أبو عمرو بن العلاء في كتاب سيبويه هو تاريخ أبي عمرو، وليس تاريخ سيبويه. وكتب التّاريخ والأخبار والأدب وغيرها تجري هذا المجرى، ويوسَمُ ما فيها باعتبارها مصادرَ وسيطة لا يعودُ كلُّ ما فيها إلى مؤلّفها.

- الثّاني: النّقل بالمعنى

قد يكون الشّعر الّذي في المصادر الوسيطة أسهلَ ما في قضيّة التّأريخ؛ لأنّ الشّعرَ كلَّه إجمالًا يُنقل بألفاظه، وإنْ كان لا يستحيل فيه أنْ يحلَّ لفظٌ محلّ لفظ آخر. أمّا النثرُ فشأنه مختلف؛ إذ هو يُنقل بالمعنى، إلا فيما ندَر. وحين تُنقَلُ أقوالٌ عن السابقين فلا يعني ذلك بالضرورة أنَّ نصوصَ هذه الأقوال لهم، بل هي في الأعمّ الأغلب للناقل الذي يُعبّرُ فيها بألفاظه هو عن أفكارهم. مثال هذا أنَّ سيبويه حين ينقل ما قاله الخليل ويونس وابن أبي إسحاق - وهو غيرُ متَّهمٍ فيما نقَل- قد ينقل كلامهم، وقد ينقل فحوى كلامهم.

وكان للزّجّاجيّ (337هـ/949م) في كتاب الإيضاح في عِلَل النحو قولٌ صريحٌ في هذا الشأن حين ذكَر أنَّه يَنقلُ كلامَ شيوخه من الكوفيّين، ولكن بتغير ألفاظهم. ويترتَّب على التفريق بين نقل الكلام ونقل مضمونه أنْ يتغيَّر التّاريخ. فإنْ لم يكن هذا أوَّلَ استعمالٍ للّفظ، أو أوَّلَ استعمال للّفظِ بهذه الدّلالة لم يكن لنسبة القول إلى هذا أو إلى ذاك أثرٌ في التّأريخ. أمّا إذا كانت الأخرى فتلك مسألةٌ تحتاجُ إلى النّظر والتّعمُّق فيها. وهي عقبة كأداء، ما قد يُيسِّرُ أمرَها أنّها أكثر ما تكون في المصطلحات، لا في ألفاظ اللّغة العامّة.

وقد تحرّى معجم الدّوحة التّمييز في نسبة الألفاظ إلى أصحابها، مستعملين حقيقيّين لها، أو رُوّاة ونقلة لها.

الفصل الثّامن: ترتيب مداخل المعجم

1- أنواع الترتيب:

تعدّ قضيّةُ ترتيب الألفاظ في الصّناعة المعجميّة من القضايا المحوريّة؛ لما للترتيب من أهمية في تنظيم المادّة المعجميّة وتيسير الوصول إليها. وقد تعدّدت طرق الترتيب ومناهجه باختلاف زوايا النظر، بين ترتيب ألفبائيّ، وترتيب قائم على الجذور، وترتيب دلاليّ، وترتيب تصريفيّ اشتقاقيّ...

2- الترتيب التّاريخي ومُسوّغاته:

اختار معجم الدّوحة التّرتيب التّاريخيّ لمداخله. وقد لخّص قرار المجلس العلمي علّة اختيار هذا التّرتيب وترجيحه بقوله: "نظرًا للطبيعة الخاصّة للمعجم التّاريخيّ تقرَّرَ ترتيب جميع المداخل ترتيبًا تاريخيًّا من الأقدم إلى الأحدث، وترتيب المعاني المتعدّدة تاريخيًّا". ويرجع اختيار هذا التّرتيب دون سواه لأسباب كثيرة:

- **أوّلها:** أنّه يريد أنْ يجعل التّأريخ في بؤرة اهتمامه نظرًا للطّبيعة الخاصّة للمعجم التّاريخيّ الذي سبَقَه تراث معجميٌّ هائل لا أثر للتّاريخ فيه.

- **ثانيها:** تدبُّر توالد الألفاظ والدّلالات بعضها من بعض، وإن كان الظهور التّأريخيّ في المدوّنة قد لا يطابق الظهور الحقيقيّ في الاستعمال، ولكنّه قد يكون مؤشّرا مهمًّا على مراحل تطور المعاني والمباني.

- **ثالثها:** أنّ تسلسل ظهور الألفاظ في النّصوص قد يكون في أحيانٍ كثيرة مؤشِّرًا مهمًّا على احتمال ظهورها التّاريخيّ.

- **رابعها:** أنّ الباحثين عن تطوُّر الألفاظ والدّلالات يجدون في هذا التّسلسل الّذي تظهر فيه الألفاظ والدّلالات ترتيبًا تاريخيًّا وخطًّا بيانيًّا جاهزًا قد يكون صالحًا لاستغلاله في البحث عن التطوُّر اللّغويّ.

وليس هذا التّرتيب ترتيبًا لازمًا لا يمكن تغييره؛ ذلك أنّ المعجم ليس ورقيًّا، على الأقلّ في الأمد القريب، بل هو إلكترونيّ. والنّسخة الإلكترونيّة تسمح بإعادة التّرتيب في أيّ وقت، وبالمزاوجة في البحث عن المداخل في المعجم بين التّاريخيّ والألفبائيّ. ويمكن أنْ يُفرّغ المعجم في صوَر مختلفة من التراتيب مستقبلًا.

-وسوف يذيَّل المعجم بفهارس للمداخل المعجميّة مرتَّبة ترتيبًا ألفبائيًّا، ما يساعد القارئ على الوصول بأسرع الطرق إلى بغيته.

- والتّرتيب الدّاخليّ في المداخل هو أيضا ترتيبٌ تاريخيّ؛ فالدّلالات المختلفة لكلّ لفظٍ من الألفاظ مرتَّبةٌ اعتمادًا على تسلسل ظهورها التّاريخيّ في نصوص المدوَّنة.

نقتبس من مادة (ء ب د) مثالا عن هذا التّرتيب التّاريخيّ لظهور الألفاظ في المداخل تحت الجذر الواحد، والتّرتيب التّاريخيّ للدّلالات تحت اللّفظ الواحد:

الأبَد: نحو 249 ق.هـ = 380م.: "الأَبَدُ: الزمَن المُمتدّ بلا حدّ".

الآبِد: نحو 80 ق.هـ = 544م.: "الآبِد من الحيوان ونحوه: الشاردُ الوحْشِيّ".

: نحو 80 ق.هـ = 544م.: الآبِد من الكلام: "الغامض الغريب".

: نحو 145 هـ = 762م.: الآبِد: "الثابتُ الباقي على مَرّ الزمان".

تأبَّدَ: نحو 22 ق.هـ = 600م.: تأبَّد المكان: "أقْفَرَ وكثُرَ وحشُه".

: نحو 7 هـ = 628م.: تأبَّدَ الشخصُ: "تعزَّلَ وتنحّى عن الناس".

: نحو 114 هـ = 732م.: تأبَّدَ الشيءُ: "طال بقاؤه على مرِّ الزمان".

آبِدة: نحو 13 ق.هـ = 609م.: الآبِدة: "المصيبة الشديدة المُهْلِكة.

خاتمة

وبعد؛ فقد أرفقنا بهذه المقدِّمة النّسخة المحدّثة من الدّليل المعياريّ الّذي يتضمَّن تفاصيل المنهج المتَّبع في تحرير الموادّ وتقديمها إلى القُرّاء، مع قرارات المجلس العلميّ الّتي تُمثّل خلاصة النّقاشات العلميّة الّتي طبعت اجتماعاته وجلساته.

نأمل أن يحقق معجم الدّوحة التّاريخيّ للّغة العربيّة الفائدة المرجوة لعموم القراء، وأن يلقى من الباحثين، ومن علماء العربيّة ما يستحقّ من عناية ومتابعة وتدقيق فيما يخدم اللّغة العربيّة وتاريخها في أبعادها العلميّة والحضاريّة، بوصفه مُؤسِّسا لنهضة لغوية واعدة، تتجلّى بعض ملامحها في:

أ. ما يوفّره من أرضيّة خصبة لقراءةٍ جديدةٍ لتراثنا المعرفيّ العربيّ ونصوصِه، مبنيّةٍ على فهم اللّفظ في سياقه التّاريخيّ، بعيدًا عن الإسقاط وانحراف التّأويل،

ب. ما يُتيحه من مشاريع بحثيّة في علوم اللّغة بجميع فروعها، وفي أسباب التّطوّر الدّلاليّ وقوانينه،

ج. ما يُهيئه من إمكانية استخلاص معاجم لغويّة قطاعيّة، كمعاجم المصطلحات، ومعاجم الأبنيّة واللّغات، ومعاجم المعاني، ومعاجم الفروق اللّغوية وغيرها.

ويُرحّب المعجم بجميع الاستدراكات والنّقود الإيجابية الّتي تسعى إلى الارتقاء بموادّه من خلال نافذة: **(شارك في المعجم)**، أو من خلال البريد المخصّص لاستقبال الملحوظات: **(info.dictionary@dohainstitute.org)**

قائمة المحتويات

تقديم

الفصل الأوّل: تجارب المعاجم التّاريخيّة ومُمهّداتها

1- المعاجم التّاريخيةّ في اللّغات الأخرى

2- جهود العرب في مجال المعجم التّاريخيّ

2-1 عناصر التّأريخ في التّراث العربيّ

2-2 جهود تصنيف معجم تاريخيّ للُّغة العربيّة

2-2-1 مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة ومعجم فيشر

2-2-2 المشروع التّونسي للمعجم التّأريخي العربيّ (متع)

2-2-3 مشاريع أخرى

2-2-3-1 المعجم الكبير لمجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة

2-2-3-2 معجم "المرجع" للشّيخ عبد الله العلايلي

2-2-3-3 اتّحاد المجامع اللّغويّة والعلميّة العربيّة

2-2-4 معاجم تاريخيّة للمصطلحات

2-2-4-1 مشروع معهد الدّراسات المصطلحيّة ومؤسّسة "مبدع "بالمغرب

2-2-4-2المعجم التاريخيّ للمصطلحات العلميّة العربيّة

2-2-4-3معجم المصطلحات البلاغيّة وتطوّرها

2-3 معجم الدّوحة التّاريخيّ للُّغة العربيّة

الفصل الثّاني: هويّة معجم الدّوحة التّاريخي للُّغة العربيّة وخصائصه

1- التأريخيّة

2- المرحليّة

3- السياقيّة والاستعماليّة

4- النسقيّة

5- الموثوقيّة

6- التفاعليّة

7- الحوسبة

8- الانفتاح

الفصل الثّالث: ببليوغرافيا المعجم

1-خصوصيّات الببليوغرافيا

أ. الامتداد في الزّمن

ب. الاتّساع في المكان

ت. التنوّع في المعارف

2-مصادر الببليوغرافيا

أ. القرآن الكريم

ب. الحديث النبويّ الشّريف

ت. الشّعر

ث. النّثر

3- مصادر المعجم ومعضلة النّصّ العربيّ

4-مصادر المعجم والموثوقيّة العلميّة

5-مصادر المعجم وضوابط اختيار الطبعات

الفصل الرّابع: مدوَّنة المعجم

1-نصوص المدوّنة المطبوعة

2-النّقوش

2-1النّقوش العربيّة الشماليّة العتيقة

- النّقوش الصفويّة

- النّقوش الثّموديّة

2-2النّقوش العربيّة القديمة

الفصل الخامس: أصناف الوحدات المعجميّة ومنهجيّة تحريرها

1. الألفاظ واشتقاقاتها
2. ألفاظ الحياة العامّة
3. المصطلحات العلميّة
4. النّظائر الساميّة
5. المقترَضات

الفاصل السّادس: مكوّنات الوحدات المعجميّة، وضوابط تحريرها

1. الوحدة المعجميّة من حيث الجنس والعدد والنّوع
2. الوحدة المعجميّة بين الإفراد والتّركيب

3. المعنى وصياغة التّعريف
4. الوسم
5. الشّاهد
6. المستعمل
7. التوثيق
8. ملحوظات النشر

الفصل السّابع: تأريخ مداخل المعجم

1- التّأريخ للنّصوص

1-1 التّأريخ الدّقيقُ أو القَريبُ من الدّقيق

1-2 التّأريخ التّقريبيّ أو تاريخ الوفاة

1-3 التأريخ لمرحلة ما قبل الإسلام

2-التّأريخ لدلالات الألفاظ

3-التّأريخ في المصادر الوسيطة

- التأريخ الداخلي
- النقل بالمعنى

الفصل الثّامن: ترتيب مداخل المعجم

1- أنواع التّرتيب

2- التّرتيب التّاريخي ومسوّغاته

خاتمة

قائمة المحتويات